تقرير رقم (٤) – مشترك

دراسة برلمانية

اَلْفَصْلُ اَلتَّشْرِيعِيُّ اَلْأَوَّلُ
دَوْرُ اَلِانْعِقَادِ اَلْعَادِيُّ اَلرَّابِعُ

تقرير اللجنة المشتركة

من لجنة الزراعة والري ومكتب لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار

عن الدراسة المُقدمة من السيد النائب/ محمد ماهر السباعي

بشأن:" زراعة القطن المصري...التحديات والمحفزات لتحسين المناخ الاستثماري "

٢٠٢٤م

السيد المستشار/ عبد الوهاب عبد الرازق

رئيس مجلس الشيوخ

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بأن أقدم لسيادتكم، رفق هذا، تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الزراعة والري ومكتب لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار عن الدراسة المُقدمة من السيد النائب/ محمد ماهر السباعي بشأن:" زراعة القطن المصري ... التحديات والمحفزات لتحسين المناخ الاستثماري "، برجاء التفضل بعرضه على المجلس الموقر.

وقد اختارت اللجنة المشتركة السيد النائب/ محمد ماهر السباعي مقررًا أصليًا، والسيد النائب / جمال أبو الفتوح محمد مقررًا احتياطيًا، له فيه أمام المجلس.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام،

تحريراً في مارس٢٠٢٤

رئيس اللجنة المشتركة

مهندس/ عبد السلام الجبلي

تقرير اللجنة المشتركة
من لجنة الزراعة والري ومكتب لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار
عن الدراسة المقدمة من السيد النائب/محمد ماهر السباعي
بشأن " زراعة القطن المصري... التحديات والمحفزات لتحسين المناخ الاستثماري "

أحال مكتب المجلس بتاريخ ٢٧ من مارس٢٠٢٣، إلى لجنة مشتركة من لجنة الزراعة والري ومكتب لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار دراسة مُقدمة من السيد النائب / محمد ماهر السباعي بشأن " زراعة القطن المصري... التحديات والمحفزات لتحسين المناخ الاستثماري "، وذلك لبحثها وإعداد تقريراً عنها لعرضه على المجلس الموقر.

وفى سبيل ذلك عقدت اللجنة المشتركة سبعة اجتماعات لنظرها بتواريخ ٨ و٢٢/٥، و٢٣/١٠، ٢٠٢٣/١٢/٢٤، برئاسة السيد المهندس/عبد السلام الجبلي (رئيس اللجنة المشتركة)، وبحضور السادة أعضاء اللجنة المشتركة، والسيد النائب مُقدم الدراسة المعروضة، والسادة المسئولين مُمثلي الحكومة للاستماع إلى رؤية وزارات:" الزراعة واستصلاح الأراضي، التجارة والصناعة، وقطاع الأعمال العام"، والاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، والبنك الزراعي المصري، وبعض شركات تجارة الأقطان من القطاع الخاص بشأن الدراسة المعروضة.

وقد حضر اجتماعات اللجنة المشتركة مُمثلاً من الحكومة:

عدد وتواريخ الاجتماعات	الجهة	أسماء الحضور والوظيفة	
اجتماعان بتاريخ٨/٥/٢٠٢٣	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	السادة أعضاء اللجنة المشتركة	
		د.عباس عبد الحي الشناوي	رئيس قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة
		د.عادل عبد العظيم أبو اليزيد	رئيس مركز البحوث الزراعية
		د.محمد عبد المجيد	رئيس مجلس القطن والمحاصيل الزيتية والألياف
اجتماع بتاريخ ٢٢/٥/٢٠٢٣	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	السادة أعضاء اللجنة المشتركة	
		د.عبد الناصر محمد رضوان	مدير معهد بحوث القطن
		د.علاء عزوز	رئيس قطاع الإرشاد الزراعي
		د.عادل عبد العظيم أبو اليزيد	رئيس مركز البحوث الزراعية
		د. محمد عبد المجيد	رئيس مجلس القطن والمحاصيل الزيتية والألياف

اجتماعان بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٣	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	د.عادل عبد العظيم أبو اليزيد	رئيس مركز البحوث الزراعية
		د.عبد الناصر محمد رضوان	مدير معهد بحوث القطن
		م. وليد السعدني	رئيس مجلس إدارة الجمعية التعاونية الزراعية العامة لمنتجي القطن
	وزارة التجارة والصناعة	م. محمد خضر	رئيس هيئة التحكيم واختبارات القطن
	وزارة قطاع الأعمال العام	أ . رتيبة محمود	العضو المنتدب التنفيذي لشركة مصر لتجارة وحليج الأقطان
	الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي	أ . ممدوح حمادة	رئيس الإتحاد
		أ.على رواش	المدير العام للاتحاد
اجتماعان بتاريخ ٢٠٢٣/١٢/٢٤	وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي	د.عادل عبد العظيم أبو اليزيد	رئيس مركز البحوث الزراعية
		د.عبد الناصر رضوان	مدير معهد بحوث القطن
		د.محمد علاء عبد الرحمن	مسئول بالبنك الزراعي المصري
	شركة الإخلاص لتجارة الأقطان والتصدير	أ.علي أبو مضاوي	رئيس مجلس إدارة الشركة – ممثل شركات تجارة الأقطان من القطاع الخاص

وبعد أن اطلعت اللجنة المشتركة على نصوص الدستور وأحكام اللائحة الداخلية للمجلس والقوانين والقرارات ذات الصلة، واستمعت إلى رأي السيد النائب مُقدم الدراسة، ورؤية وزارات الزراعة واستصلاح الأراضي، والتجارة والصناعة، وقطاع الأعمال العام، والاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، والبنك الزراعي المصري، وبعد أن استمعت اللجنة إلى المناقشات المُستفيضة التي دارت من جانب السادة أعضاء اللجنة المشتركة، **تُورد تقريرها على النحو الآتي:**

مقدمـــة:

يُعد محصول القطن من أهم المحاصيل التصديرية على مستوى العالم، وذلك نظراً لأهميته الاقتصادية إذ يُعتبر مكوناً أساسياً للدخل القومي ومورداً رئيسياً من موارد النقد الأجنبي، ويعتمد عليه معظم سكان العالم في الكساء والعمل، كما تقوم عليه العديد من الصناعات التي تعتمد أساساً على القطن الخام مثل الحلج والغزل والنسيج، بالإضافة إلى استيعابه ما يزيد على مليون عامل ما بين الزراعة والتصنيع، فضلاً عن أهميته التصديرية، كما يتم استخراج الزيوت والأعلاف والخشب والورق منه كمنتجات ثانوية من البذور والحطب.

ويُعتبر القطن المصري من أجود أنواع الأقطان في العالم لتفوقه على جميع الأقطان العالمية بالجودة وصفات الغزل وطول التيلة والنعومة، وبناءً على هذه الأهمية الاقتصادية البالغة لمحصول القطن المصري على الصعيدين المحلي والعالمي؛ تولي الدولة المصرية اهتمامًا كبيرًا بمحصول القطن المصري كمًا ونوعًا؛ سعيًا في تحسين جودته بما يضمن تحقيق دعم القدرة التنافسية للأقطان المصرية واستعادة مكانتها في الأسواق العالمية؛ وذلك كله في إطار ما تؤكد عليه المادة (٢٩) من الدستور المصري – والتي تنص على أن:" الزراعة مقوم أساسي للاقتصاد الوطني. وتلتزم الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، وتجريم الاعتداء عليها، كما تلتزم بتنمية الريف ورفع مستوى معيشة سكانه وحمايتهم من المخاطر البيئية، وتعمل على تنمية الإنتاج الزراعي والحيواني، وتشجيع الصناعات التي تقوم عليهما، وتلتزم الدولة بتوفير مستلزمات الإنتاج الزراعي والحيواني، وشراء المحاصيل الزراعية الأساسية بسعر مناسب يحقق هامش ربح للفلاح، وذلك بالاتفاق مع الاتحادات والنقابات والجمعيات الزراعية...".

كما يُعتبر محصول القطن من المحاصيل التي تقوم عليها الكثير من الصناعات التكاملية الأخرى، فهو محصول ألياف يُنتج الطن منه نحو ٤٠٠ كجم قطن شعر (ألياف)، و١٢٠ كجم من زيت الطعام (زيت بذرة القطن)، و٤٨٠كجم من الأعلاف الحيوانية (الكُسب)، وعليه فإن التوسع في زراعة القطن يعتبر أحد الأهداف الرئيسية لزيادة الدخل القومي من القطاعين الزراعي والصناعي.

وقد شهد محصول القطن خلال العقدين الأخيرين تراجع في صافي العائد الفداني منه إلى الحد الذي أدى إلى عزوف غالبية المزارعين عن زراعته، وانصرافهم إلى زراعة محاصيل أخرى أكثر ربحية منه مثل الخضراوات والفاكهة والنباتات الطبية والعطرية وتصديرها، وذلك في ضوء السياسات السعرية والإنتاجية والتصنيعية الخاصة بالمحصول، بالإضافة إلى ضعف القدرة المالية لشركات الغزل المصرية على دفع ثمن القطن للمزارعين، الأمر الذي أدى إلى قيام شركات المنسوجات والملابس الجاهزة باستيراد القطن من الخارج أو استيراد خيوط وغزول لتلبية حاجة المصانع المصرية.

ولقد تراجعت المساحة المزروعة بالقطن إلى نحو ١٣٢ ألف فدان عام ٢٠١٦، مما أدى إلى عدم قدرة الإنتاج المحلي على سد الاحتياجات المطلوبة من الأقطان المصرية طويلة التيلة اللازمة لقطاع صناعة الغزل والنسيج في مصر ومتطلبات التصدير، مما أدى إلى زيادة الكميات المستوردة من الخارج، ومن جهة أخرى نجد أن مزارعي القطن عادةً ما يواجهون مشاكل في عملية تسويق المحصول.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة عن القطن المصري الخام لكونه من أجود خامات الأقطان في العالم، حيث إن القطن المصري منافس قوي يفوق الأقطان العالمية في الجودة لما يتميز به من صفات جودة طبيعية وتكنولوجية وغزلية متفوقاً على باقي الأقطان العالمية المثيلة له في فئة الطول، وذلك نتيجة جهود جميع القطاعات القائمة عليه من قطاعات بحثية وزراعية وإنتاجية وتسويقية وتصنيعية.

كذلك، تبرز أهمية هذه الدراسة نظراً للأهمية الاقتصادية للقطن المصري وأثره على الاقتصاد القومي، وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية لمحصول القطن لكونه المادة الخام في صناعة النسيج والعديد من الصناعات التكاملية الأخرى القائمة على صناعة النسيج، ولمساهمته في الصناعات الأخرى القائمة على بذرة القطن مثل صناعة الزيوت والصابون إلا أن زراعة القطن في مصر تواجه العديد من التحديات مثل تغيرات وتقلبات الأسعار المزرعية لمحصول القطن المصري، وهي التي تعتبر أحد المتغيرات الاقتصادية الهامة المؤثرة في اتخاذ القرارات الإنتاجية للمزارعين من خلال استجابتهم لأسعار القطن أو لأسعار المحاصيل المنافسة له في نفس الموسم، بالإضافة إلى بعض المتغيرات الاقتصادية الأخرى مثل تكاليف الإنتاج وصافي العائد الفداني التي بناءً عليها تتحدد المساحات المزروعة ، وبالتالي تتحدد الكميات المُنتجة من القطن.

الهدف من الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد المعوقات والتحديات التي تتعرض لها زراعة القطن المصري بدقة وعناية سواء داخلياً أو خارجياً، الأمر الذي أثر على المكانة والسُمعة التي يتمتع بها القطن المصري في الأسواق العالمية مما أدى إلى تراجع صادراته أمام الأقطان الأخرى الأقل في الجودة والطول والنعومة .... إلخ.

كما تهدف الدراسة إلى عرض اقتراحات بشأن بعض الحلول والتوصيات التي قد تُسهم في إزالة المعوقات والتحديات التي تجابه زراعة القطن الشعر وتصديره وخفض تكاليف إنتاجه وزيادة إنتاجية الفدان الواحد منه.

الفصل الأول: تطور زراعة القطن في مصر

يُعد القطن المصري أحد أهم أنواع القطن المُتعارف عليها، وهو ينتمي إلى الفصيلة الخبازية، وأُشتهر بزراعته في مصر منذ العصور القديمة، وعُرف واسُتخدم على شكل خاص في القرن التاسع عشر عندما تم تطوير نوع منه يحتوي على ألياف طويلة، يُطلق عليه أسماء أخرى وهي: قطن جزيرة البحر، وقطن البيما، والقطن الطويل.

ويُمثل القطن المصري المصدر الرئيسي للدخل النقدي لأكثر من نصف مليون أسرة وفقاً للعديد من الدراسات التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، كما يمنح القطن المصري على الدوام المزارعين ميزة نسبية تفوق باقي المحاصيل الحقلية، حيث إنه يُمثل أحد المحاصيل التصنيعية التصديرية الهامة.

وتمثل زراعة القطن شأنًا بالغ الأهمية بالنسبة لمصر، وأحد شواغلها الرئيسية حالياً من جانب مؤسسات الدولة، ومن مختلف المواطنين المصريين بمختلف شرائحهم واهتماماتهم، لكون زراعة القطن جزء لا يتجزأ من الأمن القومي بمفهومه الشامل، باعتبار أن القطن المصري أحد المحاصيل الاستراتيجية الهامة، نظراً لكونه من الدعامات الرئيسية للبنيان الاقتصادي القومي حيث تقوم عليه العديد من الصناعات المحلية الأخرى، مثل صناعة الغزل والنسيج والزيوت والصابون والعلف الحيواني وغيرها، فضلاً عن تشغيل العمالة إلى جانب أهميته التصديرية.

وفي هذا الفصل سنستعرض نبذة تاريخية عن القطن المصري، ثم بيان الموقف الحالي لمحصول القطن في مصر، وانتهاءً ببيان أسباب تناقص المساحات المزروعة بمحصول القطن محليًا.

أولاً: نبذة تاريخية عن القطن المصري:

رغم أن هناك شواهد تدل على وجود القطن منذ زمن الفراعنة إلا أنه يمكن تحديد العقد الثاني من القرن التاسع عشر كبداية حقيقية لزراعة القطن المصري، وذلك عندما وجد مهندس الغزل الفرنسي (جوميل) أحد نباتات القطن في إحدى حدائق القاهرة ولاحظ بخبرته صفات جودتها المتميزة، فقام بإكثاره وانتشرت زراعته وتم تصديره لأول مرة في عام ١٨٢٣ م ، كما تم استيراد أقطان أجنبية أخرى مثل أقطان السي إيلند والقطن البرازيلي، ويُعتقد أن قطن جوميل اختلط بهذه الأقطان الأجنبية، وأدى الانتخاب داخل هذا الخليط إلى إنتاج القطن الأشموني عام ١٨٦٠ م، ومنه نشأت جميع أصناف الأقطان المصرية إما مباشرةً أو عن طريق التهجين مع قطن السي إيلند ، وقد اكتسب القطن المصري سمعة طيبة بظهور القطن السكلايدس (ساكل) عام ١٩٠٦ م، الذي انتشرت زراعته بسرعة حتى غطى الدلتا وبلغت مساحته نحو المليون فدانًا في الفترة من عام ١٩١٦ م حتى عام ١٩٢٥م.

وقامت مصلحة الآثار المصرية بإجراء دراسات خاصة عن تاريخ القطن في مصر في العهد الفرعوني فلم تعثر في آثار هذا العهد على ما يثبت وجود نبات القطن، ولكن ذلك لا ينفي معرفة قدماء المصريين للأقمشة القطنية، فقد ذكر المؤرخ اليوناني الشهير"هيرودوتس" في (٤٥٥ق.م) أن الملك أحمس الثاني أحد ملوك الأسرة السادسة والعشرين (الفترة من ٥٢٥ إلي ٥٦٩ ق.م) قد أهدى درعين مصنوعين من الكتان عليهما نسيج لرسوم حيوانات مُزركشة بالذهب وصوف الشجر(القطن) أحدهما إلى أهالي إسبرطة، والثاني إلى معبد مشرفا، كما ذكر

"هيرودوتس" أنه لم يكن يُسمح للكهنة المصريين بارتداء الملابس القطنية، ويُعتقد أن قدماء المصريين عرفوا زراعة القطن قبل سواهم، لكن لا يوجد إثبات قاطع على ذلك، حيث عُرف استخدام نسيج القطن في عهد البطالسة (٢٠٠٠ق.م) عندما كان القطن يُعرف باسم صوف الحرير.

وقد بدأت زراعة القطن في مصر على نطاق واسع خلال عهد محمد على باشا، حيث تم اكتشافه كما سلف عن طريق الصدفة عندما رأى مهندس الغزل الفرنسي (جوميل) في ذلك الوقت شُجيرة قطن مزروعة في إحدى حدائق البيوت المصرية كنبات زينة وأُعجب من واقع خبرته بمواصفاتها وأعجب بمواصفات تيلته، وحينها تم إنتاج ثلاث بالات من القطن، ومن ثم تم بيعها في فرنسا بأسعار عالية جداً، وشجع ذلك محمد علي باشا على استيراد أجود أنواع بذور القطن وزراعتها في مصر مع احتكار سوق القطن لحمايته وحماية صناعة المنسوجات التي كانت وليدة في ذلك الوقت، وأُنشئت بورصة للقطن في الإسكندرية، وكانت من أقدم البورصات على مستوى العالم، وأصبحت مصر مورداً رئيسياً للقطن، وبلغ القطن ذروته في الخمسينيات من القرن الماضي فاحتل ٢٠% من المساحات المزروعة ومثل حينها حوالي ٧٠% من مجموع الصادرات المصرية.

تستهدف الإستراتيجية المُحدثة للتنمية الزراعية المُستدامة في مصر زيادة المساحة المزروعة بمحصول القطن من ٢٥٥ ألف فدان عام ٢٠٢٣ م إلى نحو ٥٠٠ ألف فدان عام ٢٠٢٥م، ويمثل محصول القطن مكانة مهمة في الاقتصاد المصري سواء في التركيب المحصولي أو قيمة الإنتاج الزراعي أو قيمة الصادرات الزراعية، حيث أصبح محصول القطن يمثل نحو١,٥ % من المساحة المحصولية، وحوالي ٢,٥ % من المساحة المزروعة.

وبلغت جملة قيمة إنتاج محصول القطن في مصر عام ٢٠٢٢ م، حوالي ١٨ مليار جنيه، تُمثل حوالي ١,٧ % من إجمالي قيمة الإنتاج الزراعي في مصر، ونحو ٣ % من قيمة الإنتاج النباتي، ونحو ٤,٩ % من قيمة إنتاج المحاصيل الحقلية، وبلغت صادرات القطن الخام عام ٢٠٢٢ م ، نحو ٨٦ ألف طن قيمتها حوالي ٩ مليارات جنيه، وقد حرصت الحكومة منذ منتصف الثمانينيات على تطبيق سياسة سعرية لتحفيز وتشجيع المزارعين على زراعة بعض المحاصيل الإستراتيجية مثل القطن، كما التزمت الحكومة في إطار تنفيذ هذه السياسة بتحديد سعر ضمان يسمح للزارعين ببيع منتجاتهم للدولة في حدود هذا السعر، إلا أن التطبيق الفعلي لهذه السياسات لم تحقق أهدافها، وذلك إما بسبب التأخير في إعلان هذه الأسعار الأمر الذي يجب أن يكون قبل وقت كاف من تاريخ الزراعة، وإما بسبب عدم تناسب أسعار الضمان المُعلنة.

ويواجه واضعو السياسة الزراعية في مصر صعوبة التوفيق بين التوسع في إنتاج القطن لتلبية احتياجات المغازل المحلية والوفاء بمتطلبات التصدير، وبين التوسع في زراعة المحاصيل المُنافسة والتي تُزرع بعد البرسيم (التحريش)، فعلى الرغم من تحرير أسعار القطن وحصول مُنتج القطن على ما يقارب نظيره العالمي إلا إنه قد لُوحظ تذبذب المساحة المزروعة بمحصول القطن في مصر في الآونة الأخيرة من سنة لأخرى الأمر الذي انعكس على تذبذب الإنتاج والكميات المُصدرة.

ثانياً: الموقف الحالي لمحصول القطن في مصر:

(أ) - تطور المساحة والإنتاجية والإنتاج الكلى لمحصول القطن في مصر خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٢٣):

١- تطور المساحة المزروعة:

اتسمت المساحة المزروعة بمحصول القطن على مستوى الجمهورية بالتذبذب خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٢٣)، وبلغت حدها الأدنى بنحو ١٣١,٨ ألف فدان في عام ٢٠١٦ م، بما يمثل نحو ١٨ % من سنة ٢٠٠١ (باعتبارها سنة الأساس)، وبلغت حدها الأقصى بنحو ٧٣١ ألف فدان في عام ٢٠٠١ (سنة الأساس)، كما هو مُوضح بجدول رقم (١)، وقد أخذت المساحة المزروعة بمحصول القطن اتجاهًا عامًا متناقصًا خلال فترة الدراسة، إذ بلغ مقدار التناقص السنوي حوالي ٢٢,٣ ألف فدان تمثل نحو ٥,٦% من متوسط المساحة المزروعة بالمحصول والمقدر بنحو ٣٩٨,٢ ألف فدان.

ويرجع تناقص المساحة المزروعة بمحصول القطن في مصر إلى ارتفاع تكاليف إنتاج محصول القطن إلى نحو ٣٤,٥ ألف جنيه مقارنةً بتكاليف إنتاج محصول الأرز الصيفي البالغة نحو ٢٨,٤ ألف جنيه، وتكاليف إنتاج محصول الذرة الشامية الصيفية البالغة نحو ٢٤,٣ ألف جنيه (باعتبارهما أهم المحاصيل الصيفية المُنافسة لمحصول القطن)، فضلاً عن احتياج القطن إلى عدد كبير من العمالة البشرية أثناء جني المحصول، بالإضافة إلى سهولة تسويق كل من محصولي الأرز والذرة الشامية مقارنةً بمحصول القطن.

٢- تطور الإنتاجية الفدانية لمحصول القطن:

تُعتبر الإنتاجية الفدانية مُحصلة نهائية للعديد من العوامل أهمها تفاعل العوامل الطبيعية والسياسة الزراعية، بالإضافة إلى مدى إقبال الزارعين على الأصناف الجديدة عالية الإنتاجية وإتباعهم للأساليب التكنولوجية، ومن المُلاحظ أنه قد اتسمت إنتاجية الفدان من محصول القطن على مستوى الجمهورية بالتذبذب خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٢٣) ، وبلغت حدها الأدنى ٠,٧١٥ طن/ فدان في عام ٢٠١٥ م، بما يمثل نحو ٦١,٦ % من إنتاجية الفدان في عام ٢٠٠١م (سنة الأساس)، وبلغت حدها الأقصى ١,٢٩ طن / فدان في عام ٢٠٢٣م، بما يُمثل نحو ١١١,٤ % من إنتاجية الفدان في عام ٢٠٠١م (سنة الأساس)، كما هو مُوضح بجدول رقم (١)، وقد أخذت إنتاجية الفدان من المحصول اتجاهاً عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة.

٣ – تطور الإنتاج الكلي لمحصول القطن:

يُعتبر التغير في إنتاج محصول القطن مُحصلة للتغيرات الحادثة في كل من المساحة المزروعة والإنتاجية الفدانية، وتُشير بيانات جدول رقم (١) إلى أن الإنتاج الكلي من محصول القطن في مصر قد أتسم بالتذبذب خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٢٣)، وبلغ حده الأدنى البالغ نحو ١٤٦,٣ ألف طن في عام ٢٠١٦م، بما يُمثل نحو ١٧,٢ % من الإنتاج الكلي في عام ٢٠٠١م (سنة الأساس) ، وبلغ حده الأقصى البالغ نحو ٨٤٨,٢ ألف طن في عام ٢٠٠١م (سنة الأساس) ، وقد أخذ الإنتاج الكلى من المحصول اتجاهاً عاماً متناقصاً خلال فترة الدراسة، إذ بلغ مقدار التناقص السنوي حوالي ٢٣,١ ألف طن بما يمثل نحو٥,٣ % من متوسط الإنتاج الكلى للمحصول خلال فترة الدراسة والمُقدر بنحو ٤٣٦,٥ ألف طن.

جدول رقم (١)

يُبين تطور المؤشرات الإنتاجية لمحصول القطن في مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٣)

السنوات	مساحة القطن		الإنتاجية الفدانية		الإنتاج الكلي	
	ألف فدان	الرقم القياسي ٢٠٠١ =١٠٠	طن/ فدان	الرقم القياسي ٢٠٠١ =١٠٠	ألف طن	الرقم القياسي ٢٠٠١ =١٠٠
2001	731.2	100.0	1.16	100.0	848.2	100.0
2002	706.4	96.6	1.09	94.0	770	90.8
2003	535.1	73.2	1.12	96.6	599.3	70.7
2004	714.8	97.8	1.11	95.7	793.4	93.5
2005	656.6	89.8	1.1	94.8	722.3	85.2
2006	536.4	73.4	1.14	98.3	611.5	72.1
2007	574.6	78.6	1.09	94.0	626.3	73.8
2008	312.8	42.8	1.03	88.8	322.2	38.0
2009	284.5	38.9	1.01	87.1	290.2	34.2
2010	369.2	50.5	1.02	87.9	376.6	44.4
2011	520.2	71.1	1.1	94.8	572.2	67.5
2012	333.5	45.6	0.895	77.2	298.5	35.2
2013	286.7	39.2	0.892	76.9	255.7	30.1
2014	369.2	50.5	0.865	74.6	319.4	37.7
2015	240.9	32.9	0.715	61.6	172.2	20.3
2016	131.8	18.0	1.11	95.7	146.3	17.2
2017	217.1	29.7	1.21	104.3	262.7	31.0
2018	336.1	46.0	1.21	104.3	406.7	47.9
2019	290.1	39.7	1.22	105.2	353.9	41.7
2020	184	25.2	1.25	107.8	229	27.0
2021	237.7	32.5	1.28	110.3	305	36.0
2022	334.5	45.7	1.29	111.2	431	50.8
2023	255.1	34.9	1.29	111.2	328	38.7
المتوسط	398.2		1.10		436.5	

الحد الأدنى	131.8		0.865		146.3	
الحد الأعلى	731.2		1.29		848.2	
معدل التغير السنوي	٥,٦%		٠,٦%		٥,٣%	

***المصدر: جُمعت وحُسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.**

(ب)- التوزيع الجغرافي لإنتاج القطن في مصر عام ٢٠٢٣م:

بدراسة التوزيع الجغرافي لزراعة وإنتاج محصول القطن على مستوى محافظات الجمهورية لعام ٢٠٢٣م، تم ملاحظة تركز زراعة وإنتاج محصول القطن في بعض المحافظات، وتعتبر محافظات: كفر الشيخ، والشرقية، والدقهلية، والبحيرة، والفيوم، أهم خمس محافظات في زراعة محصول القطن في مصر، حيث تحتل محافظة كفر الشيخ المرتبة الأولى، إذ بلغت المساحة المزروعة بها نحو ٨٤,٣ ألف فدان، وأنتجت حوالي ٦٤٢,٧ ألف قنطار بما يمثل حوالي٣٣ % من إجمالي المساحة المزروعة و٣٠,٩ % من الإنتاج الكلى للمحصول، وجاءت محافظة الشرقية في المرتبة الثانية، حيث بلغت المساحة المزروعة بها نحو ٤٣,٧ ألف فدان، وأنتجت حوالي ٣٦٤,٩ ألف قنطار بما يُمثل حوالي ١٧,١ % من إجمالي المساحة المزروعة و١٧,٥% من الإنتاج الكلى للمحصول، وتحتل محافظة الدقهلية المرتبة الثالثة، حيث بلغت المساحة المزروعة بها نحو ٤٢,٧ ألف فدان، وأنتجت حوالي ٣٨٦,٣ ألف قنطار بما يُمثل حوالي ١٦,٧ % من إجمالي المساحة المزروعة و١٨,٦% من الإنتاج الكلى للمحصول، وتحتل محافظة البحيرة المرتبة الرابعة، حيث بلغت المساحة المزروعة بها نحو ٢٨,٣ ألف فدان، وأنتجت حوالي ٢١٣,٩ ألف قنطار بما يُمثل حوالي ١١,١ % من إجمالي المساحة المزروعة و١٠,٣% من الإنتاج الكلى للمحصول، وتحتل محافظة الفيوم المرتبة الخامسة، حيث بلغت المساحة المزروعة بها نحو ١٥,٣ ألف فدان، وأنتجت حوالي ١٣,٥ ألف قنطار بما يُمثل حوالي٦ % من إجمالي المساحة المزروعة و٦,٥ % من الإنتاج الكلى للمحصول ، كما هو مُوضح بجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢) بشأن التوزيع الجغرافي لإنتاج القطن في مصر عام ٢٠٢٣

المحافظات	المساحة بالفدان	% من الجملة	الإنتاجية (قنطار/ فدان)	الإنتاج بالقنطار	% من الجملة
الإسكندرية	606	٪0.2	7.0	4242	0.2
البحـيرة	28292	٪11.1	7.6	213888	10.3
الغربيـة	11241	٪4.4	9.0	100665	4.8
كفر الشيخ	84283	٪33.0	7.6	642689	30.9
الدقهليـة	42652	٪16.7	9.1	386339	18.6
دميـاط	8734	٪3.4	7.6	66378	3.2
الشـرقية	43690	٪17.1	8.4	364917	17.5
الإسماعيلية	1787	٪0.7	7.1	12684	0.6
بور سـعيد	2686	٪1.1	6.0	16116	0.8
المنوفيـة	3649	٪1.4	9.9	36052	1.7
القليوبيـة	35	0.0	7.0	245	0.0
بنى سـويف	7365	2.9	8.3	60761	2.9
الفيـوم	15257	6.0	8.8	134872	6.5
المنيـا	138	0.1	7.6	1049	0.1
أسـيوط	3518	1.4	8.9	31275	1.5
سـوهاج	191	0.1	8.8	1671	0.1
الوادي الجديد	9	0.0	5.0	45	0.0
النوباريـة	1000	0.4	8.3	8300	0.4
الإجمالي	255133	100.0	8.2	2082188	100.0

المصدر : جُمعت وحُسبت من : وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي ، قطاع الشئون الاقتصادية، نشرة الإحصاءات الزراعية، أعداد متفرقة.

(جـ) - أهم أصناف القطن المزروعة في مصر عام ٢٠٢٣م:

تتمثـل أهـم أصـناف القطـن المزروعـة فـي مصـر علـى مسـتوى الجمهوريـة عـام ٢٠٢٣ فـي أصـناف قطـن فـائق الطـول (إكسـترا جيـزة ٩٢ – إكسـترا جيـزة ٩٦)، وبلغـت جملـة المسـاحة المزروعـة بهـا ١٩,٨ ألـف فـدان، تُمثـل حـوالي ٧,٧٦ % مـن إجمـالي المسـاحة المزروعـة بمحصـول القطـن فـي مصـر عـام ٢٠٢٣ م، وأصـناف قطـن طويـل (سـوبر جيـزة ٨٦ – سـوبر جيـزة ٩٤ – جيـزة ٩٥– سـوبر جيـزة ٩٧ – جيـزة ٩٨)، وبلغـت جملـة المسـاحة المزروعـة بهـا ٢٣٤,٩ ألـف فـدان بمـا يُمثـل حوالي٩٢,٢٥ % من إجمالي المساحة المزروعة بمحصول القطن في مصر عام ٢٠٢٣م.

ويحتل الصنف سوبر جيزة ٩٤ المرتبة الأولى بين أهم أصناف القطن المزروعة في مصر، حيث بلغت المساحة المزروعة بهذا الصنف نحو ١٧٤,٣ ألف فدان تمثل نحو ٦٨,٤٦ % من جملة مساحة المزروعة بالقطن، وجاء الصنف سوبر جيزة ٨٦ في المرتبة الثانية بين أهم أصناف القطن المزروعة في مصر، حيث بلغت المساحة المزروعة بهذا الصنف نحو ٢٩,٩ ألف فدان، تُمثل نحو ١١,٧٥ % من جملة مساحة المزروعة بالقطن.

ويحتل الصنف جيزة ٩٥ المرتبة الثالثة بين أهم أصناف القطن المزروعة في مصر، حيث بلغت المساحة المزروعة بهذا الصنف نحو ٢٦,٣٥ ألف فدان، تمثل نحو ١٠,٤ % من جملة مساحة المزروعة بالقطن.

وجاء الصنف إكسترا جيزة ٩٦ في المرتبة الرابعة بين أهم أصناف القطن المزروعة في مصر، حيث بلغت المساحة المزروعة بهذا الصنف نحو ١١,٢ ألف فدان، تمثل نحو ٤,٤١ % من جملة مساحة المزروعة بالقطن، كما هو مُوضح بجدول رقم (٣).

جدول رقم (٣) المساحة المزروعة بمحصول القطن في مصر على مستوي الأصناف عام ٢٠٢٣

	الاصناف	المساحة بالفدان	% من الجملة
أصناف قطن فائق الطول	اكسترا جيزة ٩٢	٨٥٢٦	%٣,٣٥
	اكسترا جيزة ٩٦	١١٢٢٦	%٤,٤١
	جملة فائق	١٩٧٥٢	%٧,٧٦
أصناف قطن طويلة للوجه البحري	سوبر جيزة ٨٦	٢٩٩٣١	%١١,٧٥
	سوبر جيزة ٩٤	١٧٤٣٤٥	%٦٨,٤٦
	سوبر جيزة ٩٧	٤١٨٤	%١,٦٤
	جملة طويل بحرى	٢٠٨٤٦٠	%٨١,٨٦
أصناف قطن طويلة للوجه القبلي	جيزة ٩٥	٢٦٣٥٨	%١٠,٤
	جيزة ٩٨	٨٦	%٠,٠٣
	جملة طويل قبلي	٢٦٤٤٤	%١٠,٣٨
الإجمالي		٢٥٤٦٥٦	%١٠٠

- **المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.**

(د): تطور تكاليف الإنتاج وصافي العائد لمحصول القطن في مصر:

١- تطور تكاليف إنتاج الفدان لمحصول القطن في مصر:

تساعد دراسة تكاليف الإنتاج الزراعي في اتخاذ القرارات الإنتاجية الرشيدة سواء على مستوى المزرعة أو على المستوى القومي في توجيه الموارد الاقتصادية واستخداماتها مما يُزيد كفاءتها الإنتاجية، والحُكم على الأساليب التكنولوجية الحديثة المُتبعة في الزراعة والاختيار فيما بينها، بالإضافة إلى أهميتها في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتسعير والإنتاج والاستيراد والتصدير للمنتجات الزراعية، وكذلك السياسات الزراعية الأخرى المتعلقة بالتنمية الزراعية.

وبدراسة تطور التكاليف الكلية الإنتاجية للقطن بالأسعار الجارية في مصر تشير بيانات جدول رقم(٤) إلى أنها اتسمت بالزيادة خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٢٣) ، وقد بلغت حدها الأدنى البالغ نحو ٢٠٧٠ جنيهاً للفدان في عام ٢٠٠١م، وحدها الأقصى البالغ نحو ٣٥٤٥٥ جنيهاً

للفدان في عام ٢٠٢٣ م، وقد أخذت التكاليف الكلية الإنتاجية للقطن على مستوى الجمهورية اتجاهاً عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة وقد بلغ مقدار الزيادة السنوية(معدل التغير السنوي) نحو ١٠٧٤ جنيهاً للفدان بما يُمثل ١٢ % من متوسط التكاليف الكلية الإنتاجية للقطن على مستوى الجمهورية خلال فترة الدراسة والمُقدر بنحو ٨٩٧٨ جنيهاً للفدان.

٢- تطور إيراد الفدان لمحصول القطن في مصر:

بدراسة تطور إيراد الفدان للقطن بالأسعار الجارية تشير بيانات جدول رقم(٤) إلى أنه اتسم بالتذبذب خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٢٣)، وقد بلغ حده الأدنى بقيمة 2563.6 جنيهاً في عام ٢٠٠١م ، وبلغ حده الأقصى نحو 91392 جنيهاً في عام ٢٠٢٣م ، وقد أخذ إيراد الفدان للقطن بالأسعار الجارية على مستوى الجمهورية اتجاهاً عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة ، وقد بلغ مقدار الزيادة السنوية (معدل التغير السنوي) نحو ٢١٨٦,٣ جنيهًا للفدان، بما يُمثل ١٣,٦ % من متوسط إيراد الفدان للقطن بالأسعار الجارية على مستوى الجمهورية خلال فترة الدراسة والمُقدر بنحو ١٦٠٢١ جنيهًا للفدان.

٣- تطور صافي عائد الفدان لمحصول القطن في مصر:

تمثل قيمة صافي العائد الفرق بين الإيراد الكلى والتكاليف الإنتاجية، وبدراسة تطور صافي العائد للفدان الواحد من القطن بالأسعار الجارية تشير بيانات جدول رقم (٤) إلى أن صافي العائد أتسم بالتذبذب خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٢٣)، وقد بلغ حده الأدنى نحو ١٤٥,٨ جنيهًا في عام ٢٠١٥ م، وبلغ حده الأقصى نحو ٥٥٩٣٧ جنيهًا في عام ٢٠٢٣، وقد أخذ صافي العائد المحقق للفدان الواحد من القطن بالأسعار الجارية على مستوى الجمهورية اتجاهاً عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة، وقد بلغ مقدار الزيادة السنوية (معدل التغير السنوي) نحو ١١١٢,٢جنيهاً للفدان ، بما يُمثل نحو ١٥,٨ % من متوسط صافي العائد للفدان الواحد من القطن بالأسعار الجارية على مستوى الجمهورية خلال فترة الدراسة والمُقدر بنحو 7043 جنيهاً للفدان.

٤- تطور ربحية الجنيه المُستثمر في إنتاج محصول القطن في مصر:

يتم الحصول على ربحية الجنيه المُستثمر في إنتاج القطن عن طريق قسمة صافي عائد الفدان بالجنيه على التكاليف الكلية لإنتاج فدان القطن بالجنيه، وتُشير بيانات جدول رقم (٤) إلى أن متوسط ربحية الجنيه المُستثمر في إنتاج القطن على مستوى الجمهورية قد بلغت ٠,٦١ جنيهاً للفترة (٢٠٠١ – ٢٠٢٣)، وقد بلغت حدها الأدنى نحو ٠,٠٣ جنيهاً في عام ٢٠١٥ م، وحدها الأقصى نحو ١,٥٨ جنيه في عام ٢٠٢٣م، وقد أخذت ربحية الجنيه المُستثمر في إنتاج القطن على مستوى الجمهورية اتجاهاً عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة، وقد بلغ معدل التغير السنوي لربحية الجنيه المُستثمر في إنتاج القطن نحو ٢,٦%.

(هـ) - تطور السعر المزرعي لمحصول القطن في مصر :

بدراسة تطور الأسعار المزرعية الجارية لمحصول القطن، تُشير بيانات جدول رقم (٤) إلى أنها اتسمت بالتذبذب خلال الفترة (٢٠٠١ – ٢٠٢٣) ، وقد بلغت حدها الأدنى بنحو 2210 جنيهاً للطن في عام ٢٠٠١ م، وحدها الأقصى بنحو 71111 جنيهاً للطن في عام ٢٠٢٣م، وقد أخذت الأسعار المزرعية الجارية على مستوى الجمهورية اتجاهاً عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة ، وقد بلغ مقدار الزيادة السنوية(معدل التغير السنوي) نحو ٢١٨٦,٣ جنيهًا للطن بما يُمثل ١٢,٦ % من متوسط السعر المزرعي لطن القطن علي مستوى الجمهورية خلال فترة الدراسة والمُقدر بنحو 13606 جنيهاً للطن.

جدول رقم (٤)

تطور المؤشرات الاقتصادية لمحصول القطن في مصر خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٣)

السنوات	التكاليف الكلية جنيه/ فدان	الايراد الكلي جنيه/ فدان	صافي العائد جنيه/ فدان	السعر المزرعي جنيه/ طن	معدل العائد للتكاليف	ربحية الجنيه المُستثمر
2001	2070	2563.6	493.6	2210	1.24	0.24
2002	2075	2844.9	769.9	2610	1.37	0.37
2003	2111	3808	1697	3400	1.80	0.80
2٠04	2290	4334.6	2044.6	3905	1.89	0.89
2005	2617	5357	2740	4870	2.05	1.05
2006	2990	5700	2710	5000	1.91	0.91
2007	3440	4643.4	1203.4	4260	1.35	0.35
2008	4120	5304.5	1184.5	5150	1.29	0.29
2009	4200	4488	288	4400	1.07	0.07
2010	4575	8680.2	4105.2	8510	1.90	0.90
2011	5200	7447	2247	6770	1.43	0.43
2012	5490	6667.8	1177.8	7450	1.21	0.21
2013	5630	8384.8	2754.8	9400	1.49	0.49
2014	5650	7421.7	1771.7	8580	1.31	0.31
2015	5660	5805.8	145.8	8120	1.03	0.03
2016	10740	19169.7	8429.7	17270	1.78	0.78
2017	13495	22034.1	8539.1	18210	1.63	0.63
2018	14955	23135.2	8180.2	19120	1.55	0.55
2019	15845	26047	10202	21350	1.64	0.64
2020	16230	26950	10720	21560	1.66	0.66
2021	16705	40000	23295	31746	2.39	1.39
2022	24955	36300	11345	27937	1.45	0.45

1.58	2.58	71111	55937	91392	35455	2023
0.61	1.61	13606	7043	16021	8978	المتوسط
0.03	1.03	2210	145.8	2563.6	2070	الحد الأدنى
1.58	2.58	71111	55937	91392	35455	الحد الأعلى
2.6	1.0	12.6	15.8	13.6	12.0	معدل التغير السنوي

***المصدر: جُمعت وحُسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.**

ولقد شهد القطن المصري زيادة في مساحة الأراضي المزروعة في عام ٢٠٢٢ م، بحوالي ٤١%، حيث زادت المساحة المزروعة من٢٣٨ ألف فدان في عام ٢٠٢١ إلى ٣٣٥ ألف فدان في عام٢٠٢٢م، لينتج عنها زيادة في الإنتاج نحو ١٢٦ ألف طن ، مقارنةً بعام ٢٠٢١، كما حققت زراعات القطن قصير التيلة في شرق العوينات متوسط إنتاجية بلغت نحو٩,٢٧ قنطار/ فدان وهو متوسط عام لكل المساحة، بالإضافة إلى التوسعات الحالية في زراعات القطن طويل التيلة الذي تتميز به مصر الذي يتزايد عليه الطلب العالمي، ويمثل نحو٢٠% من حجم الأقطان العالمية، وبالتالي يُصبح العائد الاقتصادي لصناعته كبيرًا.

وعلى الرغم من قدرة القطاع الزراعي المصري في السنوات الأخيرة على زيادة مساحات الأراضي المُستصلحة والتوسع في زراعة الأراضي الجديدة، إلا أن مصر ما زالت تعاني من تناقص المساحات المزروعة من المحاصيل القطنية وانخفاض كبير في كميات الإنتاج المحلي من القطن على مدى عقود طويلة.

وقد ظل محصول القطن لعقود طويلة أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية في مصر، ومصدر هام من مصادر النقد الأجنبي، بالإضافة إلى أنه يُمثل نصيباً هاماً في الدخل الزراعي المصري بصفة خاصة والدخل القومي بصفة عامة، وذلك لما يتصف به القطن المصري من تفوق منقطع النظير على الأقطان العالمية من حيث طول التيلة ونعومتها وجودتها، إلا أنه في الآونة الأخيرة تناقصت مساحته وخاصةً مع بداية برنامج الإصلاح الاقتصادي في مصر عام ١٩٩١ / ١٩٩٢، الأمر الذي أثر على قطاع القطن جراء التحول إلى سياسة اقتصاديات السوق، حيث تحررت الدولة عن فرض تركيب محصولي يتحدد فيه المساحة المُستهدف زراعتها بالقطن، وأيضاً تحررت الدولة عن دعم مستلزمات الإنتاج وتسويق المحصول للزارعين الذي كان يتم ضماناً للحفاظ على زيادة دخولهم وضماناً لاستمرار زراعته، مما أدى إلى انخفاض المساحات المزروعة منه على مستوى الجمهورية من ٨٥٢ ألف فدان عام ١٩٩١م إلى ٢٤٠,٩ ألف فدان عام٢٠١٥ م، وانخفض الإنتاج من المحصول من نحو ٦,٦٢٩مليون قنطار عام ١٩٩١ م إلى حوالي١,٨٢١ مليون قنطار عام ٢٠١٥ م، بنسبة انخفاض بلغت حوالي ٧٣ %عما كانت عليه في موسم ١٩٩١ ، كما انخفضت كمية الصادرات منه من حوالي ٢ مليون قنطار عام ٢٠٠١ م إلى حوالي ٤٠٠ ألف قنطار عام ٢٠١٢ م، بنسبة انخفاض بلغت ٨٠%.

وتـأتي المسـاحة المزروعـة بـالقطن فـي المرتبـة السادسـة والبالغـة حـوالي ٢٤٧ ألـف فـدان أي بنحـو ٤% مـن إجمـالي مسـاحة الحاصـلات الصـيفية فـي متوسـط الفتـرة (٢٠١٤-٢٠١٦)، حيـث يتصـدر محصـول الـذرة الشـامية البيضـاء والأرز قائمـة الحاصـلات الصـيفية مـن حيـث المسـاحة المزروعـة بإجمـالي مسـاحة بلغـت حـوالي ٣ مليـون فـدان مثلـت نحـو ٦,٤٥% مـن إجمـالي مسـاحة الحاصلات الصيفية البالغة حوالي ٥,٦ مليون فدان.

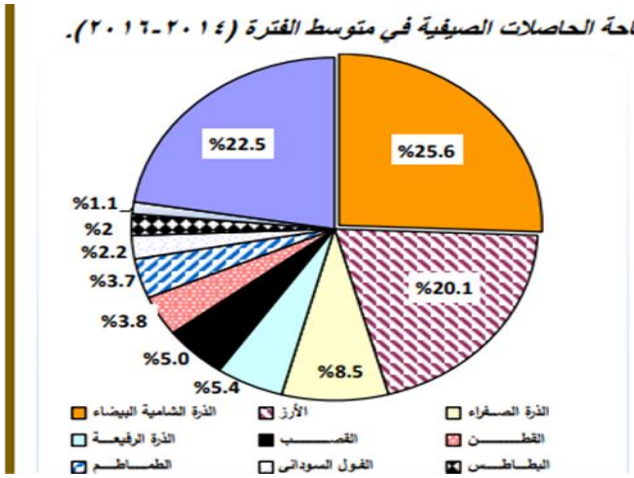

الأهمية النسبية لمساحة محصول القطن من إجمالي مساحة الحاصلات الصيفية في متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦).

المحصول	متوسط الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦)	
	المساحة (ألف فدان)	% من إجمالي مساحة الحاصلات الصيفية
الذرة الشامية البيضاء	١٦٦٨	٢٥,٦
الأرز	١٣١١	٢٠,٠
الذرة الصفراء	٥٥٣	٨,٥
الذرة الرفيعة	٣٥٢	٥,٤
القصب	٣٢٩	٥,٠
القطن	٢٤٧	٤,٠
الطماطم	٢٤٤	٣,٧
الفول السودانى	١٤٣	٢,٢
البطاطس	١٣٢	٢,٠
السمسم	٧٣	١,١

شكل يوضح الأهمية النسبية لمساحة محصول القطن من إجمالي مساحة الحاصلات الصيفية في الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦)

وتُشـير البيانـات الإحصـائية خـلال الفتـرة (٢٠١٤-٢٠١٨) إلـى أن مسـاحة القطـن نقصـت مـن حـوالي ٣٦٩ ألـف فـدان عـام ٢٠١٤م إلـى حـوالي ٣٣٦ ألـف فـدان فـي عـام ٢٠١٨ م بـنقص حـوالي ٣٣ ألـف فـدان ، وبنسـبة تبلـغ نحـو٧,٨% عـن مثيلتهـا فـي عـام ٢٠١٤م، وذلـك كنتيجـة للصـعوبات التـي اكتنفـت آليـات تسـويق القطـن مـن جانـب، ونتيجـة للزيـادة الكبيـرة فـي تكلفـة فـدان القطـن مـن جانـب آخـر، بينمـا حققـت مسـاحة القطـن فـي عـام ٢٠١٨م زيـادة قـدرها ١٢٠ ألـف فـدان بنسـبة نحـو ٥٥ %عـن مثيلتهـا فـي عـام ٢٠١٧م، وذلـك بعـد تـوفير وزارة الزراعـة واستصـلاح الأراضـي تقـاوي القطـن للأصـناف عاليـة الإنتاجيـة، وتـوفير جميـع مُسـتلزمات الإنتـاج، ونجـاح إدارة المكافحـة فـي القضـاء علـى آفـات القطـن، وإعـلان الحكومـة أسـعار ضـمان مقابـل توريـد القطـن قبـل بدء موسم زراعة القطن عام ٢٠١٨م.

ومـع اسـتمرار دخـول الشـركات التعاقديـة للقطـن فـي منظومـة تسـويق القطـن المصـري كـان مـن المتوقـع أن تصـل مسـاحة القطـن فـي عـام ٢٠١٩ م إلـى حـوالي ٣٧٠ ألـف فـدان بزيـادة حـوالي ٣٤ ألـف فـدان بنسـبة ١٠%عـن مثيلـه المُتحقـق فـي عـام٢٠١٨م، إلا أن هـذا الأرقـام لازالـت لا تعبـر عـن مدى مكانة وقيمة القطن المصري.

ثالثاً: أسباب تناقص المساحات المزروعة بالقطن محلياً:

١. نقص العائد المالي لفدان محصول القطن بالمقارنة مع المحاصيل الزراعية البديلة، الأمر الذي أدى إلى التحول إلى المحاصيل ذات العائد الأعلى، وذلك بسبب ارتفاع تكاليف إنتاج القطن إلى جانب انخفاض أسعار شراؤه من الزارعين.

٢. تحديد أسعار الضمان لمحصول القطن في مصر وفقاً للأسعار العالمية فقط دون الأخذ في الاعتبار تكاليف إنتاج المحصول والعائد من المحاصيل المُنافسة.

٣. صدور قانون تنظيم تجارة القطن في الداخل بالقانون رقم (٢١٠) لسنة ١٩٩٤ والذي يرى ابعض أن من بين أسباب تدهور مساحة وإنتاجية القطن؛ مما تسبب في التوسع في استيراد الأقطان على حساب القطن المصري.

٤. تعدد شركات القطاع الخاص العاملة في مجال تجارة القطن (أكثر من ٣٠٠ شركة) وهي ذات وضع مالي ضعيف، إذ يعمل معظمها كسمسار أو جلاب للشركات الكبرى؛ مما أدى إلى المضاربات السعرية.

٥. فقد القطن المصري أسواقه الأساسية بسبب انتقال صناعة الغزل والنسيج من أوروبا إلى بعض الدول بجنوب شرق آسيا، وهي بالأساس مُنتجة للقطن.

٦. عدم قدرة اتحاد مُصدري الأقطان من فتح أسواق جديدة أو المحافظة على الأسواق الحالية، ورفض القطاع الخاص أي تدخل للدولة لضبط الأسعار بحجة تحرير التجارة وتحسين الأسعار.

٧. معظم الدول المُصدرة للأقطان تدعم مُنتجيها بمبالغ كبيرة لتشجيعهم على مواصلة الإنتاج، مما صعب على القطن المصري منافسة الأقطان المدعومة.

٨. التوسع في الاعتماد على القطن المستورد الأقل سعراً والمدعوم في مناطق إنتاجه بدلاً من الأقطان المحلية ذات الأسعار المرتفعة، والتوسع في استيراد الأقطان الأجنبية والغزول، وعدم استهلاك المعروض من القطن المصري نظراً لعدم تطوير قطاع الغزل والنسيج.

٩. عزوف بعض الزارعين عن زراعة القطن على وجه الخصوص بسبب الانخفاض المتوقع في أسعاره مقارنةً بالمحاصيل الزراعية الأخرى إلى جانب زيادة المعروض العالمي من الأقطان الأخرى.

١٠. ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج سواء المُنتجة محلياً أو التي تُستورد من الخارج (كالتقاوي والأسمدة والمبيدات بأنواعها المختلفة) .

١١. تأثر المساحة المزروعة بالقطن بشكل مباشر لما تعرضت له الرقعة الزراعية من توسع العمراني في المناطق المجاورة للمدن وفي أكثر المناطق خصوبة.

١٢. سوء الأوضاع والظروف التي شهدها العالم جرَّاء الأزمات المالية والاقتصادية والصحية والبيئية العالمية، والتي ترتب عليها بعض الآثار الضارة على القطن المصري، وخاصةً ما يتعلق بحركة التصدير نتيجة حدوث انخفاض كبير جداً في حجم الارتباطات والتعاقدات الدولية على القطن المصري مقارنةً بما سبق.

١٣. عدم مساندة مُنتجي القطن المصري، مما أدى بصورة غير مباشرة إلى الإضرار بالفلاحين وتراجع زراعات القطن في مصر.

١٤. عدم توفير التمويل الكافي في كافة مراحل منظومة القطن، ومنها: تمويل التوسع في تطبيق نتائج البرامج البحثية لإنتاج الأصناف الجديدة، وبرامج المحافظة على التقاوي الوراثية، فضلاً عن نقص التمويل اللازم لتسويق المحصول والتصنيع والتجارة المحلية والخارجية.

١٥. عدم تحديد سعر ضمان لمحصول القطن.

١٦. ضعف دور الإرشاد الزراعي في تنفيذ الحملات الإرشادية التي تعمل على توعية المزارعين بمواصفات ومتطلبات كل صنف من القطن، واحتياج الإرشاد الزراعي للدعم الفني والمادي للقيام بالدور الإرشادي المؤثر في عملية زراعة وإنتاج القطن.

١٧. ضعف الرقابة على زراعة وتداول ونقل أصناف القطن بين المحافظات.

١٨. عدم وجود سياسة تسويقية واضحة وفعالة لمحصول القطن في ضوء عدم تفعيل الزراعة التعاقدية له وعدم وجود سياسة تسويقية واضحة ومُحددة طويلة الأجل، وعدم وجود نظام سعري يحمي الزارع من تقلبات السوق مما جعل الزارع يُفاضل بين زراعة القطن والمحاصيل الأخرى مثل الذرة والأرز والخضراوات نظراً لوضوح آليات تسعيرها.

١٩. ضعف آليات التنسيق والتعاون المشترك بين الوزارات والجهات المعنية بشأن القطن في مصر، حيث تتعدد الأدوار لتلك الجهات، وهي تشمل: وزارات الزراعة واستصلاح الأراضي، والتموين والتجارة الداخلية، والتجارة والصناعة، وقطاع الأعمال العام، فضلاً عن الهيئات والمنظمات ذات الصلة، مثل: الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي، والاتحاد العام لمصدري الأقطان، وغرفة الصناعات النسيجية باتحاد الصناعات، وصندوق دعم الغزل والنسيج .... إلخ.

٢٠. تقادم حالة المحالج المحلية وعدم المواكبة في تحديثها أسوة بما يتم في الدول الأخرى.

٢١. الفوائد البنكية المرتفعة الأمر الذي يضطر معه بعض التجار إلى البيع السريع خوفاً من تراكم الفائدة، مما يؤدي للبيع بأسعار مُخفضة، وبالتالي يتم تخفيض السعر على الزارع.

الأسباب الأخرى التي قد تكون وراء تراجع المساحة المزروعة بالقطن:

١. تصدير القطن المصري خام؛ لعدم جاهزية قطاع الصناعة لاستخدام القطن المصري نظراً لعدم وجود مغازل كافية تعمل بنظام الغزل الحلقي.
٢. انخفاض الطلب العالمي على الأقطان فائقة الطول.
٣. المنافسة الشديدة بين القطن والألياف الصناعية مما أدى إلى انخفاض الطلب على القطن.
٤. عدم استقرار المساحة المزروعة بالقطن، وبالتالي قلة إنتاج القطن في مصر، مما ترتب عليه فقد بعض الأسواق العالمية.
٥. المنافسة الشديدة للقطن المصري في الأسواق العالمية.
٦. تذبذب أسعار توريد الأقطان في السنوات الأخيرة (خاصةً الثلاث سنوات السابقة).
٧. تفتت المساحة المنزرعة، وعدم زراعة القطن في تجمعات الأمر الذي يؤدى لضعف تطبيق المعاملات الزراعية المُثلى.
٨. ازدياد الخلط بسبب نظام التسويق الحر، الأمر الذي يؤثر على الإنتاجية حيث إن النقاوة الوراثية العالية تعني إنتاجية مرتفعة، وكذلك تراجع بعض الدول عن استيراد القطن المصري بسبب ازدياد وانخفاض الخلط من موسم إلى آخر.
٩. وجود "الدواليب الأهلية "؛ وهي محالج خاصة غير مُرخصة ولها دور في إضعاف المنظومة ككل حيث إنها تعتبر سوقًا موازية.
١٠. وجود فضلة من القطن في نهاية الموسم تؤثر على الأسعار في بداية الموسم الجديد.
١١. يُصدر معظم القطن المصري في صورته الخام نظراً لقلة عدد المغازل المُطورة وفق نظام Ring system المناسبة للقطن المصري، ووجود مغازل مُطورة بموجب نظام الطرف المفتوح open end المُلائم للأقطان القصيرة.

الفصل الثاني: الأهمية الاقتصادية للقطن المصري

نتناول في هذا الفصل مميزات القطن المصري، وأهمية زراعته ومساهمته في القطاع الزراعي والاقتصاد المصري، وأبرز المزايا النسبية التي تمتلكها مصر في مجال زراعة القطن، وأبرز العوامل التي تسهم في تنامي فرص الاستثمار فيه، ثم بيان أنواع الأقطان التي يتم زراعتها في مصر وانتاجيتها، وأخيرًا تطور الصناعات القطنية في مصر... وذلك على التفصيل الآتي:

أولاً: مميزات القطن المصري ومواصفاته المنفردة:

القطن المصري محصول استراتيجي له تاريخ حافل بالخير والعطاء لمصر، وكان يُسمى " الذهب الأبيض" لمصر، ويعتبر دعامة قوية وأساسية في بنيان الاقتصاد المصري في الماضي والحاضر والمستقبل، ويتميز القطن المصري بأنه «طويل التيلة» ، كما أنه يتميز بالنعومة التي تؤهله للاستخدام في صناعة المنسوجات عالية الجودة، بخلاف الأصناف الأخرى من القطن المنتشرة في بقاع العالم التي تزرع القطن، ويتم تصدير غالبية محصول القطن المصري عالي الجودة إلى جميع أنحاء العالم، ونسبة قليلة منه تُستخدم في التصنيع المحلي، وذلك لكون التصدير يُدر دخلاً أكثر من تصنيعه.

ومن الناحية التصنيعية، تقوم عليه صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة التي يعمل بها نحو نصف مليون عامل، كما يتولد عن ذلك بصورة غير مباشرة توظيف أكثر من مليون عامل آخرين، وتمثل هذه الصناعة النشاط الصناعي الأساسي للبلاد من ناحية عدد العاملين.

ومن الناحية التصديرية، فهو يأتي في مقدمة المحاصيل التصديرية؛ لما اشتهر به القطن المصري في الأسواق الخارجية بصفاته المتميزة من حيث طول التيلة والمتانة والنعومة والتجانس.

ثانياً: أهمية زراعة القطن ومدى مساهمته في القطاع الزراعي والاقتصاد المصري:

تبرز أهمية زراعة القطن للعديد من الأسباب؛ لعل أهمها ما يلي:

١. القطن من أقل المحاصيل الصيفية استهلاكاً للمياه.
٢. القطن من أقل المحاصيل الصيفية استهلاكاً للأسمدة الآزوتية.
٣. يُسهم القطن في تحسين خواص التربة الطينية، والمحافظة على الاستدامة، وبالتالي زيادة إنتاجية وحدة المساحة، وخاصةً المحاصيل المنزرعة عقب القطن (القمح ٢٠%)٠
٤. يوفر القطن فرص عمل كثيرة سواء في الزراعة أو التصنيع أو التجارة.
٥. يُسهم القطن في توفير القطن الشعر للصناعة المحلية وتوفير المنتجات الثانوية من الزيوت النباتية والأعلاف.
٦. يعتبر القطن أفضل بديل للزارع في الدورة الصيفية مما يقلل من مساحة الأرز ويوفر المياه لزراعة مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية.

ووفقاً لإحصائية اللجنة الاستشارية الدولية للقطن (ICAC) المنعقدة في استراليا سبتمبر ٢٠١٩ م، فإن انتاجية مصر كانت بمتوسط ٩٥٠ كجم شعر/هكتار، وفي الترتيب الثامن بين الدول المُنتجة للقطن متفوقةً في ذلك على الولايات المتحدة الأمريكية والهند وباكستان على الرغم من زراعة مصر لأقطان طويلة التيلة وفائقة الطول والنعومة.

هذا، وقد ظل الاقتصاد المصري لمدة قرنين من الزمان يعتمد اعتماداً كلياً على محصول القطن، وقد اكتسب القطن المصري أولوية مطلقة في السياسات الاقتصادية المصرية، الأمر الذي كان سبباً رئيسياً في تطوير البنية الأساسية للزراعة، وقد قامت على هذا المحصول العديد من الصناعات وعلى رأسها صناعة الغزل والنسيج وصناعة حلج القطن وإنتاج الزيوت وعلف الحيوان، ويعمل بالقطاع الزراعي حوالي ٢٠% من إجمالي قوة العمل، كما يُسهم بنحو ١٢% من الناتج المحلى الإجمالي، وتُسهم الصادرات الزراعية بأكثر من (٧) مليون طن سنوياً بقيمة تجاوز ٣,٣ مليار دولار، بخلاف التصنيع الزراعي (حسبما ورد في عام ٢٠٢٣)، وهو ما يجعل القطاع الزراعي أحد موارد الدخل القومي المهمة.

ويُعد القطن المصري من أجود أنواع القطن في العالم لتفوقه على الأقطان العالمية من حيث الجودة وصفات الغزل وطول التيلة والنعومة، وبناءً على هذه الأهمية البالغة لمحصول القطن على الصعيدين المحلى والعالمي، فقد وجهت الدولة اهتمامها بمحصول القطن وتحسين جودته بما يضمن تحقيق الدعم للقدرة التنافسية للأقطان المصرية واستعادة مكانتها في الأسواق العالمية، وبرز ذلك من خلال زيادة كمية صادرات القطن المصري من ٣٨ ألف طن عام ٢٠١٦ بقيمة بلغت نحو ١١٩ مليون دولار إلى نحو٦٤ ألف طن عام ٢٠٢١ بقيمة بلغت نحو ٣٤٨ مليون دولار.

وقد شهدت أسعار القطن تقلبات كبيرة في الفترة الأخيرة نتيجة وجود مجموعة من المتغيرات التي تؤثر في جانبي العرض والطلب، والتي لا يمكن التنبؤ بمعظمها، وبالتالي لا يمكن تحديد أسعار القطن الخام بدقة، فجانب العرض يتعرض لعوامل طبيعية لا يمكن التنبؤ بها أو الحد من آثارها كالسيول والأمطار التي قد تصيب مساحات من الأراضي المزروعة بالقطن، كما يتعرض المحصول في بعض الأحيان للآفات، وبالتالي يتأثر جانب العرض، وكذلك يتأثر جانب الطلب على القطن بعدة عوامل لعل أهمها أسعار السلع البديلة وزيادة الاعتماد على الألياف الطبيعية الأخرى والألياف الصناعية، كما أن أسعار القطن المصري تتأثر بأحوال الأزمات والرخاء التي تتأثر بها أسواق القطن عالمياً.

ثالثاً: المزايا النسبية التي تمتلكها مصر في مجال زراعة القطن:

١. الخبرة الطويلة الممتدة للفلاح المصري في زراعة القطن، والتي اكتسبها عبر تاريخ طويل ممتد وحافل عرف فيه أسرار زراعته ورعايته وجنيه والاحتفاظ به وتجهيز المحصول وإعداده للتصدير أو للتصنيع أو للتداول.

٢. قرب مصر من الأسواق المستوردة لتلك المنتجات، بما يُخفض من تكاليف النقل، وبصفة خاصة الأسواق الأوروبية، وكذلك القرب من أسواق الدول التي لديها صناعات للغزل والنسيج والملابس الجاهزة في جنوب آسيا {الهند، وباكستان على سبيل المثال وليس الحصر}، وهي التي تعتمد على القطن المصري طويل التيلة في إنتاج منتجاتها من الصناعات القطنية التصديرية.

٣. توافر المناخ والتربة الخصبة والبيئة التي تصلح لزراعة القطن، وكذلك لصناعته وتجارته.

٤. توافر الأيدي العاملة متعددة المهارات والقادرة على العمل.

٥. وجود قاعدة صناعية قادرة على استيعاب جانب كبير من إنتاج القطن المصري، سواء في غزله، أو نسجه، أو إنتاجه للملابس الجاهزة والمفروشات، وهي قاعدة يمكن أن تتوسع وتتطور وقابلة للازدياد فضلاً عن سهولة إنشائها في أكثر من مكان.

٦. وجود عدد كبير من الشركات التجارية القادرة على تصدير القطن سواء كمادة خام، أو كمنتجات صناعية.

رابعاً: العوامل التي تُسهم في تنامي فرص استثمار القطن المصري:

تتمثل هذه العوامل فيما يلي:

١. تطوير جودة القطن المصري وإعادته إلى سابق عهده واستعادة مكانته العالمية من خلال التطوير المتكامل لمنظومة القطن بجميع محاورها الزراعية والتجارية والصناعية.

٢. زيادة المساحات المنزرعة لتلبية الاحتياجات الصناعية، وتعظيم القيمة المضافة للقطن المصري على المستوى الدولي؛ بهدف تقليل الفجوة بين الاستيراد ومتطلبات السوق المحلي، وزيادة القيمة التنافسية للمنتجات المصرية؛ بما ينعكس على تحسين مستوى الاقتصاد المصري.

خامساً: أنواع الأقطان المختلفة التي يتم زراعتها في مصر وانتاجية كل صنف:

يتم زراعة نوع واحد من القطن في مصر ويتبع أقطان الباربادانس Gossypium barbadense والذي يضم مجموعة من الأصناف وفق الجدول رقم (٥) التالي:

جدول رقم (٥)

أصناف القطن المختلفة التي يتم زراعتها في مصر وإنتاجية كل صنف

الصنف	الكفاءة الانتاجية	أهم مميزاته
١-طبقة الأقطان الطويلة الممتازة **اكسترا جيزة ٤٥** **اكسترا جيزة ٨٧**	من٤-٥ قنطار زهر / فدان	من أجود وأفخم الأصناف المنزرعة في العالم، ويتميز بصفات الجودة الممتازة، ويستعمل للأغراض الخاصة عالية المتانة – ناعم وفائق النعومة ويستخدم بكميات محدودة.
إكسترا جيزة ٩٢	من ٨-٩ قنطار زهر / ف تصافى الحليج ١١٨	من الأصناف عالية المتانة الذاتية للشعرة، ويناسب التصدير الخارجي.
إكسترا جيزة ٩٦	من ٩-١٠ ق/ف تصافى الحليج ١٢٠	من أحدث الأصناف المنزرعة ويمثل قمة الجودة في العالم، ويتميز بالصفات الغزلية المرغوبة عالميا، مبكر النضج، فترة بقاء المحصول من ١٦٠- ١٧٠ يومًا، ويناسب التصدير الخارجي.
٢- طبقة الأقطان الطويلة وجه بحري **سوبر جيزة ٨٦**	من ٩ -١٠ ق زهر/فدان أي ما يعادل ١١ ق شعر/فدان تصافى الحليج ١٢٢	يتميز بالإنتاجية العالية، وتصافى الحليج المرتفعة، كما يتميز بالصفات الغزلية المرغوبة، يناسب التصدير الخارجي(متأخر النضج) ١٨٠ يومًا عقب القمح، يتحمل الظروف البيئية القاسية.
سوبر جيزة ٩٤	من ١٠-١٢ قنطار زهر /ف أي ما يعادل ١٢-١٣ قنطار شعر/ف تصافى الحليج ١٢٣	من الأصناف المستنبطة حديثا، ويغطى أكثر من ٦٥ % من المساحة المنزرعة، ويتميز بالإنتاجية المرتفعة، وتصافى الحليج العالي، مبكر النضج، فترة بقاء المحصول ١٦٠ يومًا، موفر لمياه الري، ويناسب التصنيع المحلى والتصدير الخارجي، وملائم للجنى الآلي.
سوبر جيزة ٩٧	من الأصناف التي تم تسجيلها حديثا يتم زراعته في مساحة ١٠٠ فدان هذا الموسم بأرض قطاع الانتاج عالي المحصول من ١٠-١٢ قنطار / فدان تصافى الحليج١٢٣	باكورة إنتاج معهد بحوث القطن، تم تسجيله موسم ٢٠٢٠ واعتماده محليا وعالميا، مبكر النضج، فترة بقاء المحصول ١٦٠ يومًا، موفر لمياه الري، يتحمل التغيرات المناخية، ملائم للجنى الآلي، يناسب التصنيع المحلى والتصدير الخارجي.
طبقة الأقطان الطويلة وجه قبلي **جيزة ٩٥** **جيزة ٩٨**	من الاصناف الطويلة للوجه القبلي تقريباً١٠ قنطار زهر/فدان تصافى الحليج ١٢٥	يتحمل الحرارة العالية للوجه القبلي والصعيد، يلائم الجنى الآلى، مبكر النضج من ١٥٠-١٦٠ يومًا، مناسب للتصنيع المحلى.

***المصدر: معهد بحوث القطن – وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي.**

سادساً: القطن وتطور الصناعات القطنية في مصر:

يلعب القطن دوراً كبيراً في الاقتصاد المصري حيث يُسهم بشكل كبير في تطوير الصناعات القطنية لما كان لمصر من تاريخ حافل في مجال صناعة الغزل والنسيج عندما بدأت في القرن التاسع عشر عام ١٨٩٨ م بإنشاء الشركة الأهلية للغزل والنسيج، ويعتبر عام ١٩٢٧ م البداية الحقيقة لهذه الصناعة، حيث بدأ بنك مصر بإنشاء مجموعة من الشركات بدءًا من شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، ثم تحولت بعدها مصر من دولة مستوردة للغزل إلى دولة مُصدرة له في عام ١٩٤٩م.

ومن الواضح أن وضع صناعة الحليج يُعد نقطة هامة في مفترق طرق، فإما أن تتم زيادة إنتاج القطن بما يعني تشغيل هذه الصناعة وتحديثها، أو بقاء إنتاج القطن على ما هو عليه بما يعني إغلاق الكثير من المحالج، وإذا كان القطن له هذه الأهمية البالغة لارتباطه بصناعات الحليج والزيوت والعلف الحيواني، فإنه يعتبر أيضاً المادة الخام الأساسية لصناعة تُعد من أكبر الصناعات وأكثرها استيعاباً للعمالة ألا وهي الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة ، وهي صناعة متكاملة تضم أربعة قطاعات هي: قطاع الغزل وقطاع النسيج والتجهيز وقطاع التريكو وقطاع الملابس الجاهزة، وتعتبر الصناعات النسيجية والملابس الجاهزة من أكثر الصناعات مساهمةً في الإنتاج الصناعي، وكذلك في توليد القيمة المضافة الصناعية، كما أنها أيضاً تستوعب نسبة كبيرة من العمالة، وتُعد من أهم القطاعات التصديرية التي تعزز الاقتصاد الوطني وتدعمه بالنقد الأجنبي جراء التصدير عالمياً.

أولاً: تطور الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية للقطن في العالم ومصر خلال الفترة (٢٠٠٢ –٢٠٢١):

من خلال استقراء بيانات جدول رقم (٦) الذي يوضح تطور المساحة المزروعة والإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية للقطن في العالم ومصر خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٢١)، يتبين أن المتوسط العام للمساحة المنزرعة من القطن في العالم بلغت حوالي ٣٢,٧٩ مليون هكتار، مقابل نحو ١٦٤ ألف هكتار لمصر، بينما بلغت الإنتاجية للعالم بنحو ٧٦١ كجم / هكتار ، في حين بلغت الإنتاجية لمصر ٨٠٢ كجم / هكتار، في حين بلغ الإنتاج الكلي نحو ٢٤,٩٩ مليون طن للعالم ، مقابل نحو ١٣٦,٨ ألف طن لمصر، ويتضح من الجدول زيادة الإنتاج العالمي من القطن في نهاية فترة الدراسة عن بدايتها بمقدار بلغ نحو ٦,١٥ مليون طن، في حين تناقص الإنتاج من القطن المصري في نهاية فترة الدراسة عن بدايتها بمقدار بلغ نحو ٢٢٠ ألف طن.

كما تشير بيانات الجدول رقم (٦) إلى أن المتوسط العام للأقطان المُستهلكة في العالم بلغ نحو ٢٤,٤٣ مليون طن مقابل حوالي ١٥١ ألف طن لمصر، كما يتبين من الجدول زيادة الاستهلاك العالمي من الأقطان في نهاية فترة الدراسة عن بدايتها بمقدار بلغ نحو 37،4 مليون طن، في حين تناقص الاستهلاك المصري من الأقطان في نهاية فترة الدراسة عن بدايتها بمقدار بلغ نحو ٩٧ ألف طن، كما يتضح من بيانات الجدول السابق الإشارة إليه أن متوسط كمية الواردات من الأقطان العالمية خلال فترة الدراسة بلغت حوالي ٨,٤٨ مليون طن مقابل حوالي ٨٤,٨٧ ألف طن لمصر، كما تتضح زيادة كمية الواردات من الأقطان خلال فترتي الدراسة بمقدار بلغ حوالي ١,٠٣ مليون طن للعالم مقابل حوالي ١١ ألف طن لمصر.

أما بالنسبة للصادرات القطنية فقد بلغ المتوسط العام لكمية الصادرات القطنية في العالم حوالي ٨,٥٦ مليون طن مقابل حوالي ١٣٠,٢ ألف طن لمصر، وقد تبين زيادة كمية الصادرات من الأقطان العالمية خلال فترتي الدراسة بمقدار بلغ حوالي ١,٠٩ مليون طن، وانخفاضها لمصر بمقدار بلغ حوالي ٢٧ ألف طن، بينما ارتفعت الصادرات المصرية من الأقطان في نهاية فترة الدراسة عن بدايتها بمقدار بلغ نحو ٥٨ مليون دولار، ومما سبق يتضح انخفاض الإنتاج والصادرات من الأقطان المصرية مقارنةً بالعالمية، الأمر الذي يُشير إلي أهمية إعادة النظر في السياسة الإنتاجية والتصديرية لتحسين الوضع الإنتاجي والتصديري للقطن المصري.

جدول رقم (٦)
تطور الإنتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية للقطن في العالم ومصر خلال الفترة ٢٠٠٢ – ٢٠٢١

السنوات	العالم			مصر			كمية الاستهلاك		كمية الواردات		كمية الصادرات العالمية	الصادرات المصرية	
	المساحة مليون هكتار	الإنتاجي ةكجم/هكتار	الإنتاج (مليون طن)	المساحة (ألفهكتار)	الإنتاجية كجم/هكتار	الإنتاج (ألف طن)	العالم (مليون طن)	مصر (ألف طن)	العالم (مليون طن)	مصر (ألفطن)	(ألفطن)	الكمية (ألفطن)	القيمة (مليوندولار)
2002	30.06	651	19.58	297	976	290	21.26	200	6.47	6	6.59	198	464
2003	32.37	653	21.13	223	885	198	21.50	175	7.24	50	7.25	238	514
2004	35.46	761	26.99	300	971	292	23.61	210	7.32	90	7.77	215	610
2005	34.47	745	25.68	274	736	202	25.01	210	9.60	110	9.73	127	294
2006	34.62	775	26.83	231	909	210	26.59	210	8.22	109	8.14	81	243
2007	32.76	799	26.18	246	901	222	26.68	205	8.54	90	8.45	98	275
2008	29.99	786	23.57	132	795	105	23.75	150	6.64	95	6.62	131	364
2009	29.77	749	22.31	121	785	95	25.30	176	7.93	110	7.83	56	267
2010	33.53	772	25.87	157	847	133	24.81	133	7.80	90	7.63	190	608
2011	35.70	781	27.88	221	839	185	22.39	123	9.85	42	10.12	105	645
المتوسط	32.87	747	24.60	220	865	193	24.09	179	7.96	79	8.01	144	428
2012	33.75	803	27.10	143	770	110	23.44	129	10.21	42	10.05	99	527
2013	32.72	802	26.26	123	766	94	24.09	147	8.86	87	9.04	94	535
2014	33.90	775	26.27	158	709	112	24.58	112	7.80	80	7.79	80	474
2015	30.76	704	21.65	105	525	55	24.41	128	7.83	92	7.59	113	476
2016	29.89	782	23.38	55	656	36	24.90	127	8.09	111	8.29	91	469
2017	33.28	811	27.00	91	774	70	26.35	127	9.04	117	9.14	99	473
2018	33.04	786	25.98	141	882	124	26.01	143	9.22	105	9.28	103	483
2019	34.49	758	26.13	100	726	73	22.69	107	8.68	81	9.20	198	472
2020	31.98	760	24.30	77	770	59	25.66	105	10.05	102	10.60	134	403
2021	33.19	775	25.73	84	833	70	25.63	103	10.15	89	10.15	154	522
المتوسط	32.70	776	25.38	108	741	80	24.78	123	8.99	91	9.11	116	483
المتوسط العام	32.79	761	24.99	164	802	136.8	24.43	151	8.48	84.87	8.56	130.2	455.9

*المصدر: جُمعت وحُسبت من بيانات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشئون الاقتصادية، الإدارة المركزية للاقتصاد الزراعي، نشرات الاقتصاد الزراعي، أعداد متفرقة.

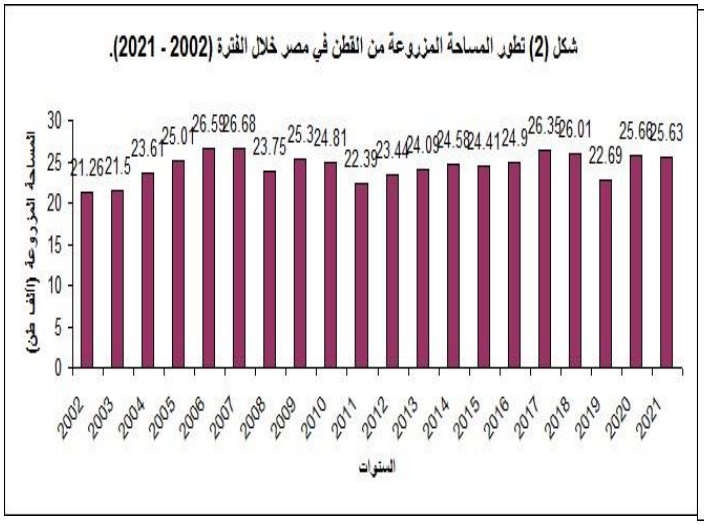

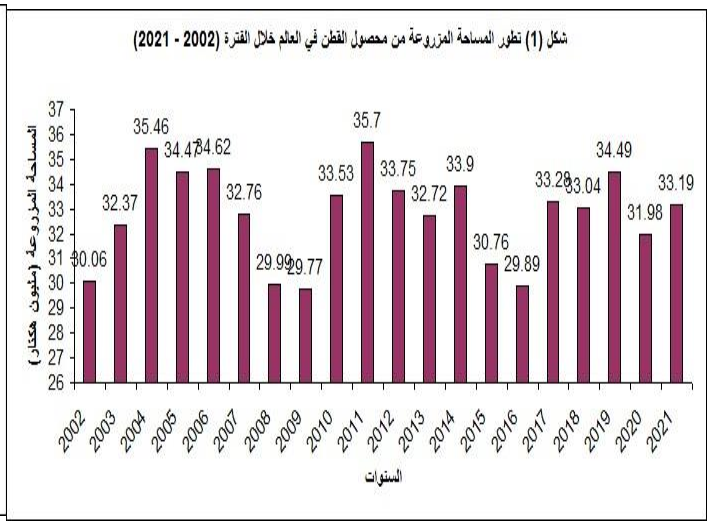

Source: 1- Cotton World Statistics, International Cotton Advisory Committee (ICAC),2022. www. trademap.org

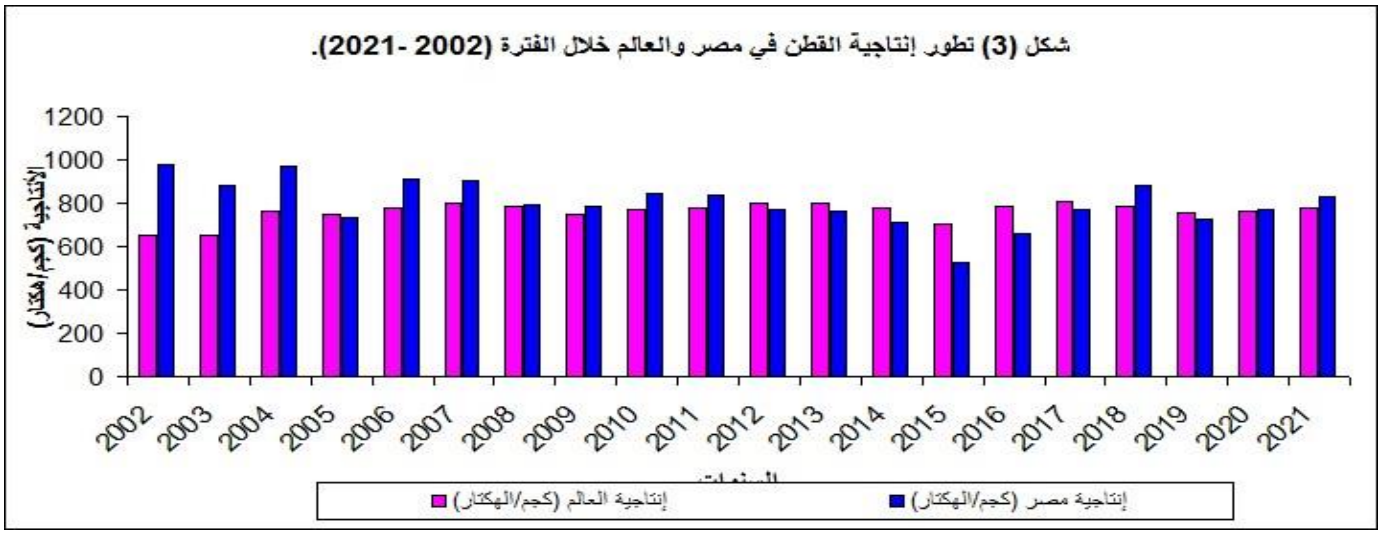

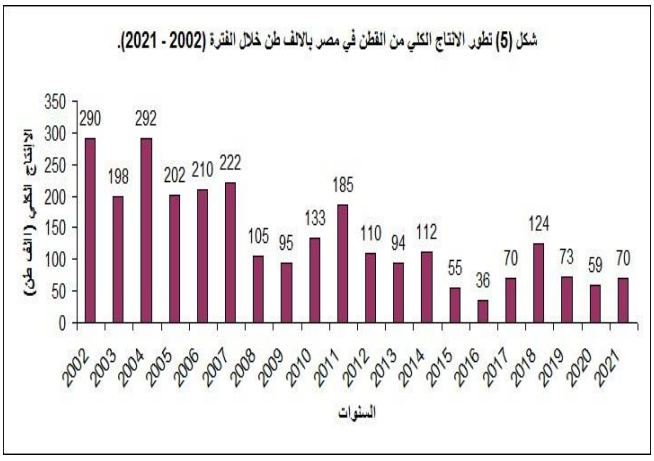

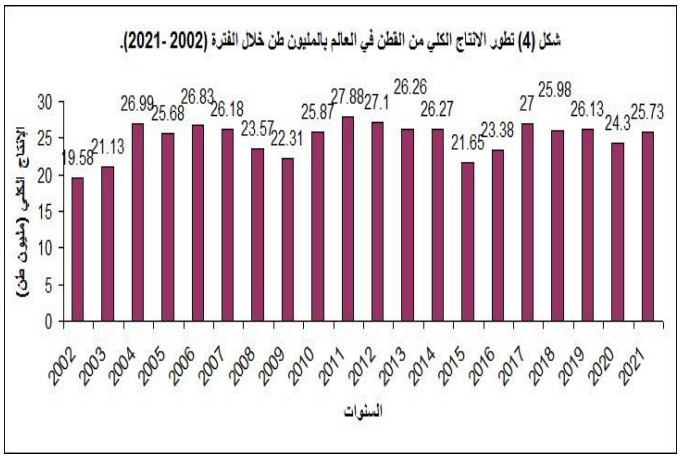

ثانياً: أهم الدول المُنتجة للقطن في العالم خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١):

أظهرت النتائج الواردة بالجدول رقم (٧) الأهمية النسبية لأهم الدول المُنتجة للقطن في العالم خلال متوسط الفترة (٢٠١٧ – ٢٠٢١)، و يتبين منه أن الهند تحتل المركز الأول عالمياً بنسبة ٣٧,٧٥% من إجمالي المساحة البالغة نحو ٣٣,٢٠ مليون هكتار، بإنتاجية قُدرت بحوالي ٤٨٠,٧٥ كجم/هكتار ، بما يمثل نحو ٢٣,٢٢% من إجمالي الإنتاج العالمي من القطن البالغ نحو ٢٥,٨٣ مليون طن خلال متوسط الفترة (٢٠٢١/٢٠١٧)، تليها أمريكا بنحو ١٢,٢٥% من إجمالي المساحة، وبإنتاجية قُدرت بحوالي ٩٧٣,٩٦ كجم/هكتار، وإنتاج يمثل نحو ١٥,٣٤% من الإنتاج العالمي، تليها الصين بمساحة تمثل نحو ٩,٧٤% من إجمالي المساحة، بإنتاجية بلغت نحو ١٧٦٦,٤٨ كجم/هكتار، وإنتاج يمثل نحو ٢٢,١١% من الإنتاج العالمي من القطن خلال متوسط الفترة (٢٠٢١/٢٠١٧)، ثم تأتي باقي الدول كما هو موضح بالجدول رقم (٧)، والشكلين (٧،٦)، ومما سبق يتضح أن زيادة أو انخفاض الإنتاج من القطن لأي من الدول الرئيسية سالفة الذكر يتوقف على كلاً من المساحة والإنتاجية، حيث يتضح اعتماد الصين والبرازيل علي زيادة الإنتاج من خلال زيادة الإنتاجية بالدرجة الأولى، بينما اعتمدت الهند وباكستان على زيادة الإنتاج من خلال الزيادة في المساحة المزروعة.

جدول رقم (٧) الأهمية النسبية لأهم الدول المنتجة للقطن في العالم خلال متوسط الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢١

الدول	المساحة (ألف هكتار)	الأهمية النسبية %	الإنتاجية (كجم/هكتار)	الإنتاج (ألف طن)	الأهمية النسبية %
الهند	12532.33	37.75	480.75	5997.57	23.22
أمريكا	4066.31	12.25	973.96	3961.86	15.34
الصين	3232.33	9.74	1766.48	5711.67	22.11
باكستان	2364.83	7.12	578.57	1386.57	5.37
البرازيل	1379.87	4.16	1724.43	2391.57	9.26
أوزباكستان	1090	3.28	776.85	842.67	3.26
بوركينا فاسو	643.49	1.94	370.60	234.67	0.91
مالي	630.86	1.90	397.04	252.23	0.98
باقي الدول	7257.55	21.86	-	5051.77	19.56
إجمالي العالم	33197.57	100	778.10	25830.58	100

Source: Cotton World Statistics, International Cotton Advisory Committee (ICAC) , ٢٠٢٢.

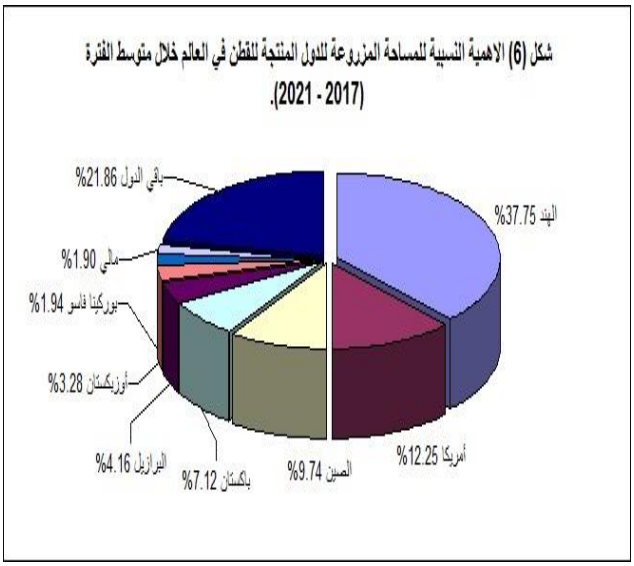

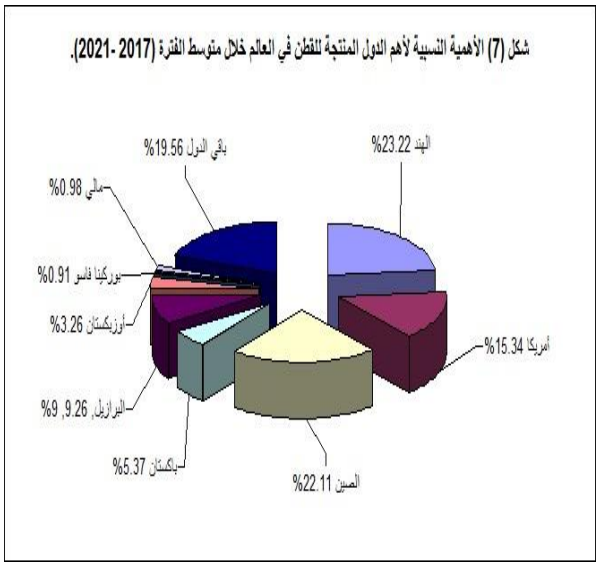

ثالثاً: أهم الدول المُستهلكة للأقطان في العالم خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١):

يوضح الجدول رقم (٨) الأهمية النسبية للدول المُستهلكة للأقطان في العالم خلال متوسط الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)، ومنه يتبين أن الصين تعد في المرتبة الأولى عالمياً بنسبة ٢٤,٦٧%من إجمالي الكمية المُستهلكة من الأقطان العالمية والبالغة نحو ٢٥,٨١ مليون طن متري ، تليها الهند بنحو ٢٣,١٨% ثم تليها الولايات المتحدة الأمريكية بنحو ١٢,٨٧% من إجمالي الكميات المُستهلكة من الأقطان، ثم تأتي بعد ذلك باقي الدول كما هو موضح بالجدول رقم (٨) والشكل رقم (٨).

جدول رقم (٨) الأهمية النسبية للكمية المستهلكة من الأقطان بالألف طن في العالم خلال الفترة 2017 -2021

الدول	2017	2018	2019	2020	2021	المتوسط	%
الصين	5890	6040	5800	5910	8200	6368	24.67
الهند	6350	5661	6205	6004	5698	5983.60	23.18
الولايات المتحدة الأمريكية	4555	3999	4335	3181	544	3322.80	12.87
البرازيل	2006	2779	3002	2356	700	2168.60	8.40
باكستان	1795	1670	1320	890	2152	1565.40	6.07
تركيا	882	977	814	656	1617	989.20	3.83
أخري	5522	4857	4658	5306	6718	5412.20	20.97
إجمالي العالم	27000	25983	26134	24303	25629	25809.80	100

Source: Cotton World Statistics, International Cotton Advisory Committee (ICAC), 2022.

شكل (8) الاهمية النسبية لاهم الدول المستهلكة للاقطان في العالم خلال متوسط الفترة (2017 - 2021).

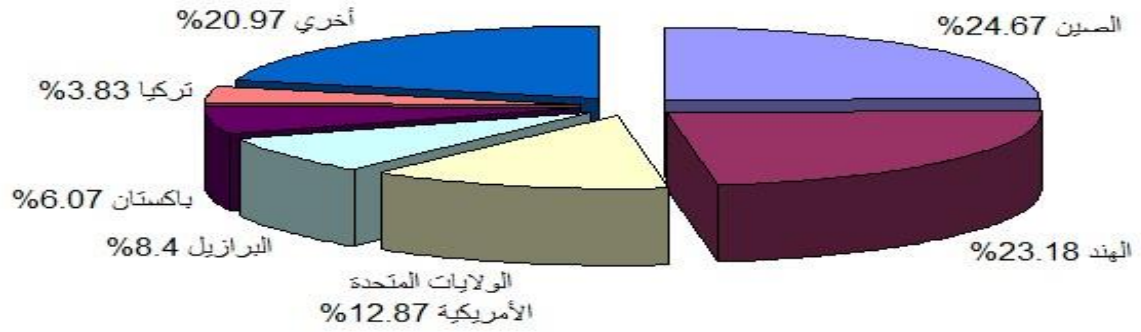

*المصدر: اللجنة الاستشارية الدولية للقطن 2022(ICAC)

رابعاً: أهم الدول المُصدرة والمستوردة للأقطان في العالم خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١):

تُشير بيانات الجدول رقم (9) إلي الأهمية النسبية لأهم الدول المُصدرة والمستوردة للأقطان في العالم خلال متوسط الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)، حيث تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الأول عالمياً من حيث الكمية المُصدرة من الأقطان بنحو ٣٦,١٢% من إجمالي الصادرات العالمية من القطن والتي تبلغ نحو ٩,٦٧٥ مليون طن خلال تلك الفترة، بقيمة تمثل حوالي ١٣,٤٤% من إجمالي قيمة الصادرات القطنية العالمية التي تبلغ نحو ٥٦,٦٤ مليار دولار خلال تلك الفترة ، تليها البرازيل بكمية تمثل نحو ١٧,٨٣%، وبقيمة تمثل نحو ٤,٥٦% من إجمالي قيمة الصادرات القطنية العالمية، ثم الهند بكمية تمثل نحو ٩,٧٩% وبقيمة تمثل نحو ١٣,٠٢% من إجمالي قيمة الصادرات القطنية العالمية، ثم تأتي باقي الدول كما هو موضح بالجدول رقم (٩)، والشكل رقم (٩).

كما يتضح من الجدول أن الصين تأتي في مقدمة الدول المستوردة للأقطان في العالم خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) بنسبة تبلغ نحو ٢١,٩٣% من كمية الواردات العالمية من الأقطان التي تبلغ نحو ٩,٤٣ مليون طن، وبقيمة تمثل نحو ١٨,٩١% من قيمة الواردات العالمية التي تبلغ نحو ٤٩,٢٨ مليار دولار، تليها بنجلاديش بكمية تمثل حوالي ١٧,١٨% من كمية الواردات العالمية من الأقطان، بقيمة تمثل حوالي ١٣,٠٣% من قيمة الواردات العالمية من الأقطان، ثم تأتي بعد ذلك باقي الدول كما هو موضح بالجدول رقم (٩)، والشكل رقم (١٠).

جدول رقم (٩)

الأهمية النسبية لأهم الدول المصدرة والمستوردة للأقطان في العالم خلال متوسط الفترة ٢٠١٧ – ٢٠٢١

الصادرات				الدول	الواردات			
الدول	كمية (ألف طن)	الأهمية النسبية %	القيمة مليون دولار	الأهمية النسبية %	الدول	كمية (ألف طن)	الأهمية النسبية %	قيمة (مليون دولار)	الأهمية النسبية %
أمريكا	3494.26	36.12	7613.87	13.44	الصين	2068	21.93	9320.29	18.91
البرازيل	1725.33	17.83	2584.78	4.56	بنجلاديش	1620	17.18	6419.20	13.03
الهند	947.19	9.79	7374.10	13.02	فيتنام	1514	16.05	4360.23	8.85
أستراليا	605.70	6.26	1268.94	2.24	تركيا	1018	10.79	2878.22	5.84
اليونان	300.53	3.11	576.10	1.02	باكستان	844	8.95	1272.72	2.58
بنين	285.76	2.95	480.34	0.85	الهند	321	3.41	949.64	1.93
مالي	245.68	2.54	386.60	0.68	المكسيك	181	1.92	877.09	1.78
بوركينا فاسو	216.19	2.23	355.15	0.63	تايلاند	180	1.91	682.29	1.38
كوت ديفوار	201.30	2.08	315.19	0.56	كوريا	150	1.59	1118.25	2.27
أخر ي	1530.92	15.82	33881.05	59.82	أخرى	1535	16.28	21398.61	43.43
العالم	9675.29	100	56637.32	100	العالم	9429.44	100	49276.55	100

Source: 1 –Cotton World Statistics, International Cotton Advisory Committee (ICAC), 2022

2 –www.trademap.org

3 –www.comtrade.un.org

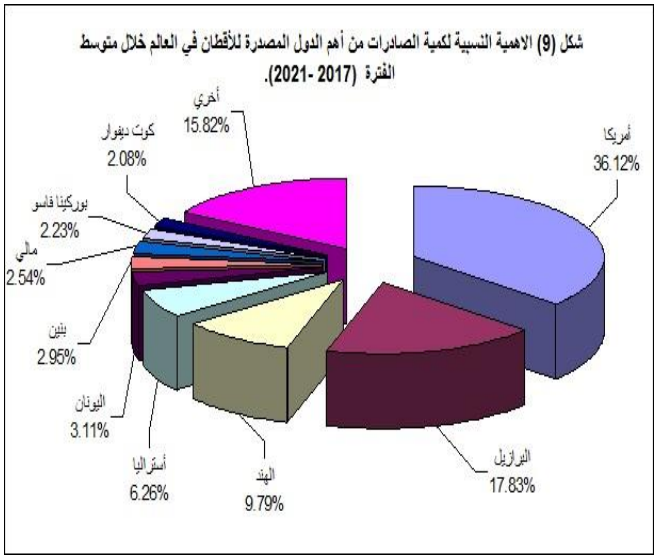

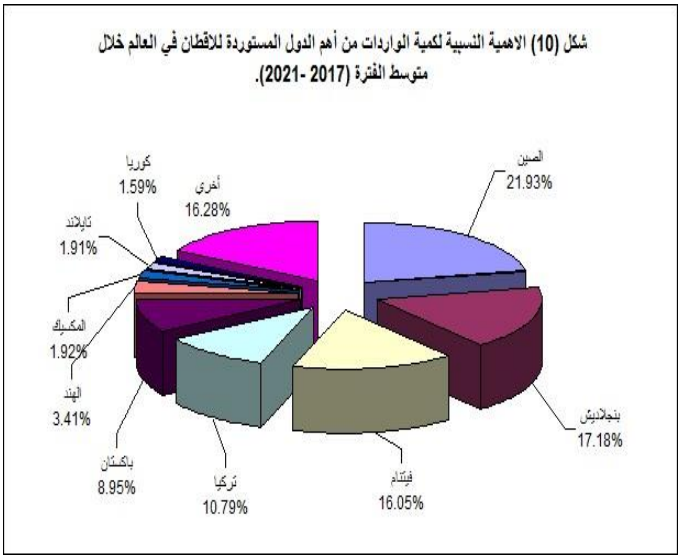

خامساً: أهم الدول المستوردة لأهم أصناف القطن المصري خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١):

يتبين من الجدول رقم (١٠) بشأن كمية وقيمة الصادرات من أهم أصناف القطن المصري لأهم الدول المستوردة في العالم خلال متوسط الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١) أن أهم الدول المستوردة للقطن المصري غير المندوف وغير الممشط كلاً من الهند، وباكستان، وبنجلاديش، والصين بكميات بلغت حوالي (٤٠,٣٩ ،١٤,١٧،٥,٧٢، ٣,٦٥) ألف طن على التوالي، بما يمثل نحو (٤٨,٣٨% ،١٦,٩٧%،٦,٨٥%، ٤,٣٧%) لكل منهم على الترتيب من إجمالي الكمية المُصدرة للصنف البالغة حوالي ٨٣,٤٩ ألف طن، بقيمة تمثل نحو (٥٥,٨٥%،١٨,٥٣% ،٧,٥٦% ،٥,٥٧ %)، لكل منهم من إجمالي قيمة صادرات الصنف والتي تبلغ نحو ١٥٣,٧٤ مليون دولار خلال تلك الفترة.

كما تُشير النتائج أن أهم الدول المستوردة للخيوط المصرية التي تحتوي على أكثر من ٨٥% منها قطن هي: إيطاليا، تركيا، ألمانيا، باكستان، البرتغال، البرازيل بنسب تمثل نحو (٢٨,٩٤%،٢٨,٦١% ،٥,٤٧% ،٤,٧٦%،٤,٨٦%،٤,٩٧%) لكل منهم من إجمالي الكمية المصدرة للصنف التي تبلغ نحو ٢٢,٢٠ ألف طن، بنسب تمثل نحو (٣٥,٤٩% ،١٩,٠٧% ،٦,٤٢% ،٥,٤٤%،٦,١٢%،٣,٧١%) لكل منهم على الترتيب من إجمالي قيمة صادرات الصنف التي تبلغ قيمتها حوالي ١٣٢,٧٢ مليون دولار خلال تلك الفترة.

كما يتبين من خلال الجدول رقم (١٠) فيما يتعلق بأهم الدول المستوردة للخيوط المصرية المهيأة للبيع بالتجزئة أنها تتمثل في: تركيا، تونس، إيطاليا، المغرب، بنجلاديش بنسبة تمثل نحو (٤٣,٦٥% ،٢٠,٠٦% ،١٠,٨٢% ،٩,٤٦%،٣,٣٧%) لكل منهم على الترتيب من إجمالي الكمية المُصدرة للصنف البالغة حوالي ٢٠,١٢ ألف طن، بنسب تمثل نحو (٤٦,٥٦% ،٢٠,٠١% ،٤,٨٦% ،١٠,٠٣%،٤,٥٣%) لكل منهم على الترتيب من إجمالي قيمة صادرات الصنف التي تبلغ حوالي ١٢٨,١٣ مليون دولار خلال الفترة (٢٠١٧-٢٠٢١)، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (١٠)

جدول رقم (١٠)

كمية وقيمة الصادرات المصرية لأهم أصناف القطن خلال متوسط الفترة ٢٠١٧– ٢٠٢١

الصنف	الدول	الكمية (طن)	الأهمية النسبية %	القيمة (ألف دولار)	الأهمية النسبية %
قطن غير المندوف وغير الممشط	الهند	40392	48.38	85860	55.85
	باكستان	14169	16.97	28491	18.53
	بنجلاديش	5720	6.85	11620	7.56
	الصين	3651	4.37	8566	5.57
	باقى الدول	19558	23.43	19201	12.49
	إجمالي العالم	83490	100	153738	100
خيوط قطن التي تحتوي على أكثر من 85٪ من القطن	إيطاليا	6424	28.94	47103	35.49
	تركيا	6351	28.61	25315	19.07
	ألمانيا	1215	5.47	8519	6.42
	باكستان	1102	4.97	8127	6.12
	البرتغال	1078	4.86	7216	5.44
	البرازيل	1056	4.76	4929	3.71
	باقى الدول	4974	22.41	31509	23.74
	إجمالي العالم	22201	100	132717	100
خيوط قطن المهيأة للبيع بالتجزئة	تركيا	8780	43.65	59660	46.56
	تونس	4035	20.06	25640	20.01
	إيطاليا	2177	10.82	6221	4.86
	المغرب	1903	9.46	12846	10.03
	بنجلاديش	677	3.37	5806	4.53
	باقى الدول	2543	12.64	17958	14.02
	إجمالي العالم	20115	100	128131	100

Source: 1 –www.trademap.org

2 –www.comtrade.un.org

سادساً: متوسط أسعار القطن المصري خلال الفترة(٢٠١١-٢٢٠٢)

(جدول رقم ١١) متوسط أسعار القطن المصري و البيما والأبلند (سنت / لبرة)

الموسم	٢٠١٣/٢٠١٢	٢٠١٤/٢٠١٣	٢٠١٥/٢٠١٤	٢٠١٦/٢٠١٥	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩	٢٠٢١/٢٠٢٠	٢٠٢٢/٢٠٢١	٢٠٢٣/٢٠٢٢
جيزة94جيزة86	136.58	165.2	107.67	116.41	147.14	139.28	115.28	108.76	145.51	243.24	128.99
جيزة92وجيزة96	305	248.27	154.42	199	175	156	137.5	125	135.29	289.51	157.42
جيزة93	-	340	218	171.5	197	227	228	230	234.67	317.62	325
جيزة45	-	-	270	-	800	544.5	662.5	685	523.33	600	310
جيزة95وجيزة90	-	138	94.5	99	112.91	125.56	106.11	98.73	120.93	217.67	125.2
متوسط سعر البيما	140	122	180	150	125	144	158	125	223	328	226
متوسط سعر الابلند	87.9	90.65	70.8	70.35	82.8	88	89.8	70	96	97	112
الفرق بين المصري وجه بحري والبيما	3.42-	43.2	72.33-	33.59-	22.14	4.72-	42.72-	16.24-	77.49-	84.76-	97.01-
النسبة المئوية بين المصري وجه بحري والبيما	2.44-	35.41	40.18	22.39-	17.71	3.28-	27.04-	12.99-	34.75-	25.84-	42.92-
الفرق بين المصري وجه بحري والابلند	48.68	74.55	36.87	46.06	64.34	51.28	25.48	38.76	49.51	146.24	16.99
النسبة المئوية بين المصري وجه بحري والابلند	55.38	82.24	52.08	65.47	77.71	58.27	28.37	55.37	51.57	150.76	15.17
الفرق بين المصري وجه قبلي والابلند	-	47.35	23.7	28.65	30.11	37.56	16.31	28.73	24.93	120.67	13.2
النسبة المئوية بين المصري وجه قبلي والابلند	-	52.23	33.74	40.72	36.36	42.68	18.16	41.04	25.97	124.40	11.79
	-	-	90	-	675	400.5	504.5	560	300.33	272	84
	-	-	50	-	540.00	278.1	319.3	448.0	134.7	82.9	37.2

المصدر: اتحاد المصدرين - بيانات هيئة التحكيم - Supima market reports

من المقارنات بالجدول رقم (١١) يتضح الآتي:

- بمقارنة أسعار القطن المصري للوجه البحري (جيزة ٩٤، جيزة ٨٦) مع اندكس A اتضح تراوح نسبة الزيادة عن اندكس A بمقدار (١٥% – ١٥٠,٧٦%) بمتوسط (٦٢,٩٥ %) خلال السنوات الأخيرة.
- بمقارنة أسعار القطن المصري للوجه القبلي (جيزة ٩٥) مع اندكس A اتضح تراوح نسبة الزيادة بين (١١,٧٩%– ١٢٤,٤٠ %) بمتوسط (٤٢,٦٨ %) خلال السنوات الأخيرة.
- بمقارنة أسعار القطن المصري (جيزة ٤٥، جيزة ٩٥) مع البيما الأمريكي اتضح تراوح نسبة الزيادة بين (٣٧,١٧% – ٥٤٠ %) بمتوسط (٢٣٦,٢٨ %) خلال السنوات الأخيرة.
- أسعار القطن الأمريكي والبيما وأسعار القطن القصير الأبلند مدعومة من الدول مما يقلل من منافسة القطن المصري الأعلى في الصفات الغزلية عن كل أقطان العالم.
- ارتباط أسعار القطن المصري مع أقطان البيما الأمريكي حيث تتفوق أقطان الفائق دائماً على أسعار القطن البيما بينما ترتبط أسعار أقطان الطويل مع سعر قطن البيما.
- من الملاحظ أن سعر القطن الأمريكي إندكس A غير مرتبط تماماً بتسعير القطن المصري ولا يمكن الاعتماد عليه في تقييم أسعار القطن المصري.
- انخفاض أسعار القطن المصري عن البيما الأمريكي خلال الثلاث سنوات الأخيرة بسبب:

١. إلغاء سعر الضمان السابق تحديده بداية ٢٠١٨.
٢. قيام بعض التجار بتسجيل أسعار بيع للقطن المصري للهند ب ١٠٥ سنت بداية موسم التسويق.
٣. إلغاء اتحاد مصدري الأقطان القرار الذي سبق اتخاذه عام (٢٠١٩) بعدم بيع القطن المصري بأقل من ١١٦ سنت مما أدى إلى انهيار أسعار القطن المصري.

- استطاع القطن المصري للوجه البحري في أخر ثلاث سنوات أن يحقق طفرة ويتساوى تقريباً مع أسعار البيما خاصةً في سنة ٢٠١٩.

ومن جانب أخر، يتم تحديد سعر القطن بين المزارعين قبل الزراعة بوقت كاف بإحدى الطرق الآتية:

- **الطريقة الأولى: طبقاً لتكلفة الانتاج كما يلي:**
  - سعر قنطار القطن الزهر ١١٢٠٠ جنيه كمتوسط للجمهورية.
  - تكلفة الانتاج في حدود٣٥,٤ ألف جنيه للفدان شاملاً القيمة الإيجارية وهو الذي ينتج متوسط عام تقريباً ٨ قنطار قطن زهر، وبذلك يكون الايراد في حدود ٨٩,٦ ألف جنيه، مما يوفر صافي ربح يُقدر بنحو (٥٤ ألف جنيه) للفدان تقريباً.
- **الطريقة الثانية:** طبقاً لأسعار البيما الأمريكي.
- **الطريقة الثالثة:** طبقاً لأسعار الأبلند؛ بمقارنة أسعار القطن المصري الطويل للوجه البحري والوجه القبلي ومتوسط أسعار القطن الأبلند آخر ١٠ سنوات **اتضح أن أسعار القطن المصري كما يلي:**
  - أسعار القطن للوجه البحري تمثل ١,٦٢% من أسعار الأبلند.
  - أسعار القطن للوجه القبلي تمثل ١,٤٢% من أسعار الأبلند.

الفصل الرابع: أهم التحديات والمعوقات التي تواجه انتاج القطن المصري محليا ومشكلات تسويقه عالمياً

واجه القطن المصري إنتاجاً، وتسويقاً، وتصنيعاً، منذ منتصف عقد الثمانينات وبداية عقد التسعينيات عدة متغيرات تزامنت مع التحرير الاقتصادي للزراعة المصرية، ومنها القطن، وصدور قانون تنظيم تجارة القطن في الداخل المُشار إليه، وما ترتب على ذلك من التزامات محلية، ومنافسة خارجية، وذلك في الوقت الذي لم تكن الأوضاع المحلية مُهيئة لها، ولم تُتخذ الإجراءات المناسبة للتعامل معها، الأمر الذي أدى إلى حدوث تراجع كبير في زراعة القطن المصري، وتراجع مكانته إلى أدنى مستوياتها محلياً وعالمياً، وصاحب ذلك العديد من المشكلات التي أعاقت تطور هذا المحصول إلى حد التهديد بالاندثار.

وعلى الرغم من توجه الدولة المصرية في السنوات الأخيرة إلى استعادة مكانة القطن المصري ضمن استراتيجية تنمية القطاع الزراعي المصري وفق دعم وتوجيه القيادة السياسية الحكيمة في هذا الشأن، إلا أن رؤية استعادة القطن لمكانته ما زالت غير كافية، وهو ما ظهر جلياً في صعوبة تسويق انتاج القطن في موسم ٢٠١٨ م، وصعوبة تمويل الشركات العاملة في تسويقه، وتراجع شركات تجارة القطن وجمعية مُنتجي القطن عن شراء المحصول من الزارعين على الرغم من تحديد سعر مناسب للقنطار من القطن في كل من الوجهين البحري والقبلي.

أولاً: عوامل تأخر منظومة القطن في مصر:

تعددت أسباب تأخر منظومة القطن المصري خلال الفترة الماضية، وهي أسباب متعلقة جوهرياً بنقطة تحول بدأت بتخلي الدولة عنه في إطار تحرير زراعته، وتجارته، مما كان له تداعيات أصابت جميع أرجاء منظومة القطن المصري سواء انتاجاً، أو تسويقاً، أو تصنيعاً، في ذات الوقت الذي شهد فيه القطن دعماً كبيراً له في العديد من دول العالم الأخرى التي استطاعت سد فجوة غياب القطن المصري من الأقطان الطويلة وفائقة الطول، فتناقصت مساحات الأراضي المنزرعة بالقطن المصري، وهي التي بلغت أدنى مستوى لها في عام ٢٠١٦م، بنحو ١٣١,٨ ألف فدان، مع متوسط للإنتاجية الفدانية بلغ نحو٧ قنطار/ فدان، ونحو٨,٥ مليون قنطار خلال عقد الخمسينيات من القرن الماضي.

ويرجع هذا التأخر في إنتاج القطن وتسويقه وتصنيعه إلى عدد من العوامل الداخلية والخارجية، تتمثل فيما يلي:

(أ)- **العوامل الداخلية**: لعبت العوامل الداخلية مُجتمعة الدور الرئيسي في بدء التدهور الحاد في المساحات المزروعة بالقطن المصري إلى حد عزوف المزارعين عن زراعته، وظهر ذلك جلياً خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، مع تحرير زراعته وتجارته، وهو ما انعكس سلباً على جميع جوانب منظومة القطن انتاجاً، وتسويقاً، وتصنيعاً.

وتشمل العوامل الداخلية ما يلي:

١. سياسات تحرر الاقتصاد المصري وتحرير قطاع الزراعة.
٢. عدم توفير التمويل الكافي.
٣. انخفاض صافي العائد.
٤. الخلل في سياسة دعم القطن.
٥. عدم وجود سعر ضمان مناسب للمحصول.
٦. بدائية طريقة جني وتعبئة المحصول.
٧. زيادة درجة الخلط بين أصناف القطن المصري نتيجة انتشار الدواليب الأهلية (المحالج غير المُرخصة).
٨. عدم وجود سياسة تسويقية واضحة وفعالة لمحصول القطن.
٩. ضعف التنسيق بين الجهات ذات العلاقة بالقطن المصري.
١٠. انتشار ظاهرة المضاربات بين تجار القطن.
١١. انخفاض أسعار القطن المصري.
١٢. تدهور أوضاع المحالج المصرية.
١٣. دعم الأقطان المستوردة.
١٤. وجود صعوبات وتحديات تواجه صناعة الغزل والنسيج.
١٥. انخفاض كميات استهلاك شركات الغزل المصرية من القطن المصري.

(ب)- **العوامل الخارجية**:

١. دعم القطن في الدول المنافسة.
٢. ارتفاع أسعار الغزول في مصر.
٣. منافسة القطن الأمريكي "البيما".
٤. تنامي استخدام الألياف الصناعية وخيوط البوليستر.
٥. تغير أذواق المستهلكين.
٦. زيادة زراعة الأصناف الطويلة الممتازة في بعض الدول.

ثانياً: التحديات والمعوقات التي تواجه زراعة القطن في مصر:

أشارت دراسة صادرة عن الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن بعنوان " مشكلات إنتاج القطن حتى عام ٢٠٢٥" إلى وجود العديد من العوامل التي تؤدي إلى زيادة الطلب على ألياف القطن مثل زيادة التعداد السكاني، والطلب على الألياف الطبيعية، وتحسين مستوى المعيشة، كذلك محدودية عدد الدول المُنتجة للقطن في العالم، حيث يرتكز ٨٠% من الإنتاج العالمي للقطن في الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند وباكستان وأوزباكستان والبرازيل وتركيا، وبالرغم من زيادة المساحة المزروعة بنسبة ١٠% في عام ٢٠٠٤/٢٠٠٥ بالمقارنة بعام ١٩٦٠م، فقد زادت الإنتاجية بنسبة ٢٢٧% وكمية الإنتاج بنسبة ٢٥٧% والاستهلاك بنسبة ٢٢٨% ، وهذه الزيادة ترجع للأصناف عالية الإنتاجية والتحسينات والتقنيات في الزراعة.

ومع ذلك فإن القطن خلال الخمسة عشر عاماً القادمة مُعرض للتراجع والتناقص بسبب المشكلات التي سوف تتعرض لها زراعة القطن والتي تتلخص في عدة أنماط للمشكلات لعل أهمها المشكلات المرتبطة بالإنتاج مثل تقنيات الإنتاج، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والتوحيد القياسي، وبعض المشكلات المرتبطة بالقياسات، فضلاً عن المشكلات المرتبطة بالتسويق، بالإضافة إلى المشكلات المرتبطة بالتغيرات المناخية، وذلك على الوجه الآتي:

(أ)- مشكلات الإنتاج، وتتمثل فيما يلي:

- **التمويل**: يعانى مُنتجو القطن من مشكلة التمويل نتيجة إحجام البنوك عن التمويل نظراً لانخفاض الأسعار العالمية، مما أدى إلي زيادة المخزون من الأقطان المرهونة لصالح البنوك التجارية مقابل القروض التي حصل عليها هؤلاء التجار في بداية الموسم، مما يجعل هذه الأقطان مُعرضة للحرائق، بالإضافة إلي الزيادة المطردة في تكلفة هذه الأقطان لتحميلها بفوائد البنوك في الوقت الذي لن يتمكن التجار من سداد القروض التي تحصلوا عليها من البنوك نتيجة لتراجع الطلب علي هذه الأقطان، كما أن عدم تنفيذ قرار دعم المُنتجين سيؤدى إلى الإضرار بالفلاحين وتراجع زراعات القطن في مصر حيث إن انخفاض الأسعار في الموسم الماضي أدى إلى إحجام المزارعين عن زراعة القطن في الموسم الحالي.
- **اتجاه المصانع المصرية إلى الاستيراد من الخارج**: تكمن خطورة اتجاه المصانع إلى استيراد أقطان أجنبية من الخارج في الإضرار بالاقتصاد القومي، حيث تُشير الأرقام والإحصاءات إلى استيراد نحو كميات من الأقطان الأجنبية بأسعار تقل عن أسعار الأقطان المصرية نتيجة دعمها من دولها رغم أنها تقل في صفاتها الغزلية كثيراً عن الصفات الغزلية للأقطان المصرية، الأمر الذي يتطلب حتمية إيقاف الدعم للغزول والأقمشة الناتجة عن تصنيع

الأقطان المستوردة، وقصر هذا الدعم على الغزول والأقمشة المُصنعة من الأقطان المصرية، وذلك دعماً وتعزيزاً لحماية الأقطان المصرية حتى يمكن تصريف الأقطان المصرية، والحد من استيراد الأقطان الأجنبية من الخارج.

- **مشكلات أخرى**:

١. حدوث انكماش في سوق التصدير، وتباطؤ في نمو الطلب العالمي على القطن الخام المصري، ودخول مُنتجين جدد إلى جانب المُنتجين القدامى، مما عرض شركات التصدير لضغوط التعامل مع سوق شبه مغلق، ومن الصعب التنبؤ باتجاهاته وأسعاره واحتياجاته وتفضيلاته.

٢. انخفاض أسعار التصدير عالمياً مقابل ارتفاع الأسعار المحلية نتيجة مضاربات الوسطاء والسماسرة، وارتفاع التكلفة سواء الخاصة بالزراعة أو الجمع أو النقل، أو الحلج، والكبس والحزم للبالات لتصبح صالحة للشحن والتصدير.

٣. انخفاض الطلب على الملابس والمنسوجات الممتازة غالية الثمن.

٤. رفع الدعم الحكومي المتمثل في تحمل تكلفة التخزين والتأمين، بما يلقي العبء على شركات الأقطان، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الخسائر المُحققة بدرجة أكبر، وما يترتب عليه من حصول شركات الغزل على هذه الاقطان بسعر أعلي من السعر المعروض عالمياً، مما يؤدي إلى زيادة خسائر الشركات.

٥. وجود بعض حالات الغش المعتادة في تجارة الأقطان، مثل ترطيب القطن عن طريق رشه بالمياه لزيادة وزنه، بالإضافة إلى خلط المحصول بأصناف أخري أقل جودة، الأمر الذي يقتضي استخدام إجراءات رقابية مستمرة، بدايةً من زراعة المحصول وانتهاءً بتصديره أو تسليمه للمغازل.

٦. عدم التزام المزارعين بزراعة أصناف القطن المحددة من جانب الوزارة واستبدالها بأصناف أخري، وذلك نتيجة عدم وعي المزارعين بخصائص الأصناف؛ وللرغبة في تحقيق مكاسب سريعة.

٧. التقلص الكبير الذي تعرضت له المساحات المزروعة بالقطن، وعزوف كثير من المزارعين عن زراعة القطن وذلك نتيجة الإغراءات والمكاسب المالية التي يجدها المزارعين في استغلال أراضيهم في زراعة الحبوب والخضر والفاكهة الأكثر ربحية من زراعة القطن.

٨. الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الزراعة المصرية، مما يؤثر على حاصلات مصر الزراعية المخصصة للتصدير التي تبلغ قيمتها نحو ٢ مليار دولار سنوياً من محاصيل القطن والفاصوليا والبصل والموالح.

(**ب**)- **مشكلات التسويق**: إن مشكلات التسويق من شأنها أن تؤثر سلباً على أعداد المزارعين المُنتجين للقطن خلال الفترة القادمة، **وتتمثل فيما يلي:**

- عدم تنفيذ الشركات المتعاقدة لتعاقداتها في شراء المحصول، وذلك نتيجة تدهور أسعار بيع الأقطان عالمياً بما يُبرز خطورة الوضع المترتب على ذلك، الأمر الذي يتطلب ضرورة تدخل الحكومة لحل المشكلة.
- ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج من التقاوي والأسمدة والمبيدات وأجور العمالة وغيرها من أدوات الإنتاج.
- المنافسة في السوق العالمي: حيث جاء ذلك كنتيجة طبيعية لانتقال صناعة الغزل والنسيج من أوروبا التي كانت السوق الأساسي بالنسبة للقطن المصري إلى دول جنوب شرق آسيا، مما كان له تأثير كبير على تصدير القطن، نظراً لأن دولتي الصين والهند تحديداً تنتجان ما يقارب من نصف الإنتاج العالمي للأقطان، وبذلك أصبحت الصناعة والإنتاج مُركزة في دول جنوب شرق آسيا، وأدى ذلك إلى فقدان القطن المصري أسواقا كثيرة.
- ضعف مستوى الأسعار: حيث ظلت مصر تعتمد طوال السنوات الماضية على بيع القطن غير المُصنع (الخام)، وحينها كان المستورد دائماً هو المستفيد من القيمة المضافة، لذلك كانت الأسعار ضعيفة ولا تستطيع الحكومة تعويض المزارعين بالسعر المجزي الذي يشجعهم على الاستمرار في الزراعة.
- التباطؤ في حصول المزارعين على مستحقاتهم من بيع المحصول لدى التجار: حيث إن المزارع من خلال نظام التسويق الحر يكون فريسة للتجار الجشعين والمتلاعبين، ولا يستطيع الحصول على الثمن الحقيقي لمحصوله.
- تناقص المساحات المنزرعة بالقطن: حيث أن مشكلة تناقص المساحة المزروعة تعود بالأساس إلى ضعف أسعاره، وعدم وجود صندوق لدعم المحاصيل الزراعية، كما أن زراعة القطن أصبحت تلحق بالمزارعين خسائر فادحة، وذلك بسبب تدني العائد من المحصول مع ارتفاع تكاليف الإنتاج والخدمة والعمالة، وضعف التسويق.

هذا، فضلاً عن ضعف إمكانيات تصنيع المنسوجات، والخسائر التي تواجه شركات القطاع العام التي تقوم بصناعة منسوجات القطن المصري.

(جـ)- مشكلات التغيرات المناخية:

تؤثر التغيرات المناخية تأثيراً سلبياً وايجابياً على محصول القطن من حيث الإنتاجية والجودة، فمن المتعارف عليه علمياً أنه عند ارتفاع درجة حرارة الجو بنحو ٢ درجة مئوية سوف تزداد جودة إنتاجية القطن بنحو ١٧ ٪ ، وسوف يرتفع معدل الزيادة في جودة هذا المحصول إلى نحو ٣١ ٪ عند ارتفاع درجة الحرارة بنحو ٤ درجات مئوية، مما يعد تأثيراً إيجابياً للقطن من حيث الجودة، ومن ناحية أخرى سوف يزداد استهلاكه المائي بنحو ١٠ ٪ مقارنةً باستهلاكه المائي تحت الظروف الجوية الحالية، كما أن ارتفاع درجات الحرارة والرطوبة بشكل كبير يسهم في انخفاض معدل إنتاجية محصول القطن مما يعد تأثيراً سلبياً على القطن المنزرع.

ويُعد محصول القطن من المحاصيل ذات القدرة العالية على التكيف والصمود وتحمل التغيرات المناخية إذا ما قورن بمحاصيل أخرى مثل القمح أو الذرة الشامية، ولذا فإن تقرير منظمة الأغذية والزراعة الصادر بتاريخ ٢٠١٩/١١/٢٥، ذكر بأن القطن يُعد شبكة أمان بالنسبة إلى العديد من السكان في مختلف أنحاء العالم، وذلك لكونه محصولاً قادراً على مقاومة التغيرات المناخية، حيث يمكن زراعته في المناطق الجافة والقاحلة، ويشكل خط أمان اقتصادي حقيقي في المناطق الريفية التي تتسم بارتفاع معدلات الفقر، مما تُعد أموراً إيجابية، ولكن الدراسات تؤكد أيضاً على أن محصول القطن سيتأثر سلبياً بالتغيرات المناخية ولكن بدرجة أقل عن باقي المحاصيل الأخرى.

وهناك بعض التأثيرات المناخية سيكون لها دور إيجابي على محصول القطن إلى حد معين ولكن الزيادة عن الحد سُتحدث تأثيراً سلبياً على المحصول في الحالات القصوى، كما أن بعض التأثيرات المناخية سيكون لها دور سلبي على محصول القطن، **ولعل أبرز تأثيرات التغيرات المناخية على محصول القطن تتمثل فيما يلي:**

- **زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون**: نظراً لكون محصول القطن يعتبر من النباتات ثلاثية الكربون، فإنه سيستفيد من زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون، بل وستزيد الاستفادة بزيادة التركيز حتى وإن وصل إلى ٩٠٠ جزء في المليون، حيث إنه مع زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون يزيد معدل التمثيل الضوئي، وبالتالي تتم زيادة معدل تراكم المادة الجافة، ومعدل نمو النباتات، ومعدل تكوين العُقد، وعدد الأفرع الثمرية، والسعة الثمرية للنباتات، مما يعطى الفرصة لزيادة إنتاجية محصول القطن.

- **زيـــادة درجـــة الحـــرارة**: مـن المعـروف أن القطـن نبـات حـراري محايـد ضـوئي أي أن للحـرارة التـأثير الأساسـي فـي نمـو وتطـور نبـات القطـن ولـيس طـول فتـرة النهـار، حيـث إن زيـادة درجـة الحـرارة تزيـد مـن تـراكم الحـرارة المتجمعـة اللازمـة للنمـو والتطـور، ممـا يـؤدى إلـى سـرعة نمـو النبـات ولكـن ذلـك لحـدود معينـة، حيـث إن تعـرض النبـات حراريـاً لأعلـى مـن ٣٥ أو ٤٠ درجـة مئويـة يـؤثر علـى كافـة العمليـات الحيويـة للنبـات ويضـر بـالنمو و الكفـاءة والقـدرة الثمريـة وكميـة المحصـول المُنـتج ، وأيضـاً فـي حالـة ارتفـاع درجـات الحـرارة فـإن درجـات الحـرارة بالليـل تزيـد بمعـدل أكبـر مـن زيـادة درجـات حـرارة النهـار، وهـذا يمثـل عبئـاً إضـافياً علـى النبـات لزيـادة معـدل التـنفس ونقـص الكربوهيـدرات ونقـص مركبـات الطاقـة ATP ، ممـا يضـر بقـدرة النبـات الثمريـة والإنتاجيـة وصـفات الشـعر، لـذا فـإن زيـادة درجـات الحـرارة المتضـمنة فـي التغيـرات المناخيـة تكـون ذات تـأثيرات مفيـدة لنبـات القطـن ولكـن حتـى حـدود معينـة ثـم تتحـول بعـد ذلـك لتـأثيرات ضارة.
- **زيادة الاحتياجات المائية والسمادية لمحصول القطن**: تزداد حاجة النبات للمياه في ظل ارتفاع درجات الحرارة، وذلك مع زيادة معدلات النتح للنبات في محاولة للتكيف وعدم ارتفاع درجة حرارته مع ارتفاع درجة حرارة الجو، وتزداد حاجة النبات للمياه مع اشتداد درجة الحرارة وطول فترة تعرضه للحرارة، وبالتالي إذا حدث إجهاد مائي ونقص لكمية الرطوبة مع ارتفاع درجات الحرارة، فإن ذلك سوف يُضاعف الضرر على النبات وتنخفض بشدة القدرة الثمرية لنبات القطن، وخاصةً تحت ظروف نقص المياه.
- كما تؤدي التغيرات المناخية أيضاً إلى خفض كفاءة استهلاك الأسمدة وخاصةً الأسمدة النيتروجينية، حيث تُزيد الحرارة العالية من معدل فقدانها بالتطاير، ومع زيادة تركيز ثاني أكسيد الكربون وما يصاحبه من زيادة التمثيل الضوئي ومعدل تكوين الكربوهيدرات فإن ذلك يؤدى إلى زيادة نسبة C/N داخل النبات مما يزيد من الاحتياجات النيتروجينية لمعادلة الكربون الزائد.
- **زيـــادة ضـــراوة الآفـــات**: إن زيـادة حـدة التغيـرات المناخيـة مـن خـلال ارتفـاع درجـة الحـرارة تـؤدي إلـى زيـادة أعـداد الحشـرات وعـدد أجيالهـا خـلال موسـم النمـو، فضـلاً عـن كـون الحشـرات أكثـر تكيفـاً وتأقلمـاً مـع الظـروف المناخيـة الجديـدة، ممـا يُزيـد مـن أضـرار الحشـرات علـى محصـول القطـن، وبالتـالي يـزداد الاحتيـاج إلـى تـوافر كميـات أكبـر مـن المبيـدات للحـد مـن الحشـرات وأضرارها.

- **زيـــادة حـــدة الريـــاح والعواصـــف**: إن مخـاطر الريـاح والعواصـف والتـي تُعد إحـدى التغيـرات المناخيــة تقتصــر حاليــاً علــى زراعــات القطــن فــي الأراضــي الجديــدة مثــل مشــروع غــرب المنيــا، ومنطقــة شــرق العوينــات، ومنطقــة توشــكى، حيــث تُحــدث الريــاح الشــديدة والعواصــف أضــراراً فيزيائيــة لبــادرات ونباتــات القطــن ممــا يمكــن أن يــؤدى ذلــك إلــى مــوت النباتــات، وتســاقط اللــوز المُتفتح قبل الجني.
- **زيــادة ملوحــة الأراضــي شمــال الــدلتا ومخــاطر ملوحتهــا**: تُعد منطقة شمال الدلتا من أهم منــاطق زراعــة القطــن المصــري وذلــك لأنهــا المنطقــة الأكثــر ملائمــةً لزراعــة أفخــر أصــناف القطــن المصــري فائقــة الطــول وفائقــة الجــودة، ولكــن حــدة التغيــرات المناخيــة تهــدد بغــرق مســاحات كبيــرة منهــا، كمــا تــؤدي إلــى زيــادة ملوحــة مســاحات أراضــي أخــرى، وبالتــالي تــنخفض جودتهــا وصلاحيتها للزراعة نتيجة ارتفاع مستوى سطح البحر.

الفصل الخامس: جهود ورؤى الحكومة والجهات المعنية نحو تحسين إنتاجية وتنافسية القطن المصري

انطلاقاً من حرص الدولة المصرية على الاهتمام بمحصول القطن المصري لكونه من دعائم الاقتصاد المصري الزراعي، فقد بذلت الحكومة المصرية منذ عام ٢٠١٥ تحديداً جهوداً كبيرة مُتمثلة في وضع وتنفيذ عدة خطط واستراتيجيات ، واتخاذ العديد من الإجراءات والتدابير، واتباع بعض الخطوات الفعالة الجادة بهدف تحسين إنتاجية القطن المصري ودعم تنافسية القطن المصري عالمياً، والحد من تداعيات الأزمات والظروف والمشكلات العالمية، والحد من تأثيرات التغيرات المناخية، بما يتماشى مع النظم والآليات المتبعة عالمياً ، وبما يتواكب مع المتغيرات المُستحدثة ومستجدات الأمور العالمية.

وفى هذا السياق فقد أصدر مجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٢٤/٢/١٥، قراراً بتحديد سعر ضمان لتوريد القطن للموسم القادم ٢٠٢٥/٢٠٢٤، على أن يكون سعر الضمان ١٠ آلاف جنيه لقنطار القطن متوسط التيلة بالوجه القبلي كحد أدنى، و١٢ ألف جنيه لقنطار القطن طويل التيلة بالوجه البحري كحد أدنى.

ويأتي هذا القرار الهام في إطار خطة الدولة للنهوض بزراعة القطن المصري وتطوير صناعة الغزل والنسيج، بما يُمثل خطوة هامة نحو استعادة مكانة القطن المصري عالمياً، واستعادة الريادة المصرية لصناعة الغزل والنسيج التي تُعد من أهم الصناعات المصرية التي تتربع على عرش الصادرات المصرية، وذلك من خلال تشجيع المزارعين علي زراعة القطن بمساحات أكبر في الموسم القادم مقارنةً بمثيلاتها في الموسمين السابق والحالي، بغرض التوسع في زراعة القطن المصري وفق منظومة الزراعات التعاقدية، **وهو ما طالبت به اللجنة المشتركة بشأن محصول القطن وجميع المحاصيل الاستراتيجية الهامة ، مع مراعاة أن يتم مراجعة وتقييم سعر الضمان بصفة دورية، وإعادة النظر في تقدير سعر الضمان بما يُحقق السعر العادل للمُزارع وجميع الأطراف المعنية بمنظومة القطن، وذلك بما يتلاءم مع الظروف والمتغيرات المحلية والعالمية.**

وتمثلت جهود الحكومة بشأن موضوع الدراسة على النحو التالي:

(أ)- جهود وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي:

تعتمد خطة الدولة في الوقت الحالي على تعظيم الاستفادة من ثروات مصر الزراعية المُتاحة، والتي يأتي القطن على رأسها، لذلك تستهدف الدولة تعظيم القيمة المُضافة للقطن ودعم الصناعات التحويلية المُكملة له؛ وهي (الغزل والنسيج – الصباغة – الملابس الجاهزة)، **وذلك من خلال عدة نقاط تستهدف الوزارة تحقيقها، تتمثل فيما يلي:**

- **خطـــط اســـتراتيجية**: تتضـمن خطـط طموحـة للوصـول بالمسـاحة المزروعـة قطنـاً بمصـر إلـى ٥٠٠ ألـف فـدان بحلـول عـام ٢٠٢٥م، والوصـول بهـا إلـى معـدل يتـراوح بـين ٧٠٠ – ٨٠٠ ألـف فـدان قطنـاً بحلـول عـام ٢٠٣٠م، هـذا بالإضـافة إلـى الخُطـة التـي وضـعتها الدولـة للمُحافظـة علـى أصناف القطن، وإنتاج التقاوي المنتقاة.
- **خطـــط تســـعيرية وتســـويقية**: استعادت مصـر جـزءًا كبيـراً مـن سـيطرتها علـى سـوق القطـن الداخليـة مـع الـتحكم التـام فـي عمليـة التجـارة، وذلـك مـن خـلال تطبيـق منظومـة التسـويق الجديـدة، حيـث قامـت الدولـة بتشـكيل لجنـة وزاريـة تعمـل علـى هـذا الأمـر منـذ عـام ٢٠١٨م، طبقـاً لقـرار رئـيس مجلـس الـوزراء رقـم ٢١٢٩ لسـنة ٢٠١٨، حيـث تعتمـد تلـك المنظومـة علـى بيـع الأقطـان مـن خـلال نظـام المـزاد فـي مراكـز للتجميـع بكـل مركـز إداري فـي المحافظـات، بحيـث يحصـل الـزارع علـى ٧٠% مـن مسـتحقاته الماليـة مـن الشـركة الراسـي عليهـا المـزاد فـي اليـوم التـالي لإجـراء المـزاد، والـنسبة المُتبقيـة المُقـدرة بنحـو ٣٠% يحصـل عليهـا خـلال أسـبوع مـن إجـراء المـزاد بعـد الفـرز وتحديـد معـدل التصـافي والرتـب، ويـتم التحصـيل مـن خـلال أحـد البنـوك التـي يـتم التعـاون معهـا فـي سـبيل تفعيـل هـذه المنظومـة، وبالتـالي يكـون مـا قامـت بـه منظومـة تـداول الأقطـان هـذا العـام مـن تنظـيم مـزادات علنيـة لبيـع المحصـول وارتفـاع الأسـعار إلـى مبـالغ عاليـة قياسًـا بالعـام السـابق سـيؤدى إلـى زيـادة الرغبـة لـدى الـزارعين فـي التوسـع فـي المسـاحات المنزرعـة بالقطن.
- **اســتراتيجيات الحــد مــن مخــاطر التغــيرات المناخيــة علــى محصــول القطــن**: وتهدف هذه الاسـتراتيجيات إلـى تغييـر خطـط ونهـج اختيـار الآبـاء التـي تـدخل فـي إنتـاج الأصـناف الجديـدة مـن الأقطـان بحيـث تحتـوي علـي صـفات ومميـزات تكـون أكثـر قـدرة علـى تحمـل أوجـه وتـأثيرات التغيـرات المناخيـة مثـل ارتفـاع درجـات الحـرارة ، وانخفـاض كميـات ميـاه الـري فـي بعـض المنـاطق بسـبب البخـر، وزيـادة نسـبة الملوحـة سـواء فـي ميـاه الـري أو التربـة، ممـا يسـتدعي تقليـل مـدة مكـث المحصـول فـي التربـة، وذلـك لكـي تكـون المحاصـيل قصـيرة العمـر ذات قـدرة محصـولية مرتفعـة، وبالتـالي يمكـن الحصـول علـي تراكيـب وراثيـة أفضـل وأكثـر إنتاجيـة، حيـث يمكـن عزلهـا وانتاجهـا كأصـناف قطـن مُسـتحدثة يـتم الـدفع بهـا للمـزارع لمجابهـة هـذه التغيـرات المناخية وتقليل آثارها السلبية وأضرارها علي محصول القطن.

وكـان مـن بـاكورة مجهـودات المراكـز البحثيـة بـوزارة الزراعـة واستصـلاح الأراضـي فـي هـذا المجال، ما يلي:

- إنتاج الصنف جيزة ٩٥ الذي تتم زراعته في محافظات الوجه القبلي، لكونه من الأصناف الجيدة وقصيرة العمر حيث مدة مكثه المحصولية في التربة تتراوح من ١٥٠إلى ١٦٠ يوماً تقريبًا، بانخفاض حوالي ٣٠ يوم عن الأصناف الأخرى، ولكونه ذو قدرة على تحمل الحرارة، والمسطح الأخضر له يكون قليل، وحجم أوراقه صغير مما يقلل من عمليات البخر والنتح وفقد المياه بما يوفر في مياه الري بمعدل ١٥ **%** إلى٢٠ **%**، بالإضافة إلى ارتفاع المحصول المُحقق منه، كما يمكن زراعته بعد محاصيل شتوية كاملة ثم تتم زراعة المحاصيل الشتوية بعده في مواعيدها.
- إنتاج الصنف جيزة ٩٨ ، حيث تمت زراعته لأول مرة في محافظة سوهاج بمركز دار السلام بمساحة ٨٥ فدان في موسم ٢٠٢٣، وهو من الأصناف المتحملة للحرارة العالية، حيث تم انتخابه وتربيته تحت ظروف ومناخ منطقة محطة بحوث المطاعنة بالأقصر، وهي منطقة ذات درجات حرارة تتخطى ٥٠ درجة مئوية، وبالفعل تحملها الصنف المُستحدث، كما يمتاز بأن مدة مكثه المحصولي تكون ١٥٠ يوماً، ويوفر المياه، ويتسم بكونه قصير العمر، ومن المقرر أن يتم الدفع به ليشمل محافظات سوهاج وأسيوط والوادي الجديد وأي مساحات تتخطى ذلك في مصر العليا، وتمت تجربته في منطقة شرق العوينات وتوشكى، وكانت النتائج المحققة منه جيدة في ظل ظروف هذه المناطق.
- إنتاج الصنف سوبر جيزة ٩٤، وهو يُزرع في الوجه البحري، وهو يعد من الأصناف قصيرة العمر والمتحملة للتغيرات المناخية والضغوط البيئية، حيث إنه مُبكر في النضج بحوالي ٤٠ يوماً، ومتكيف مع مواعيد الزراعة المتأخرة للمزارعين، ويُزرع بعد الحصول على محصول شتوي كامل (القمح–الفول)، وهذا ما أدى إلى زراعته بأكثر من ١٧٦ ألف فدان من ٢٥٥ ألف فدان منزرعة في موسم ٢٠٢٣/٢٠٢٤، وهو يعطي انتاجية بمتوسط ٩ قنطار للفدان الواحد، ويوفر تقريباً ٢٠% من مياه الري.
- إنتاج الصنف سوبر جيزة ٩٧، وهو يعد من أحدث الأصناف الطويلة المزروعة بالوجه البحري، وهو يتسم بأنه أكثر تبكيراً من سوبر جيزة ٩٤، بالإضافة إلى انخفاض المسطح الخضري له، كما أنه يعطي كل كمية الأزهار له في وقت قصير، ويتفتح اللوز في وقت قصير، مما يعني اخلاء مبكر للأرض، ويحقق زيادة الاستفادة القصوى من مياه الري، وهو ذو متوسط محصول يُقدر بحوالي ٩,٥ قنطار للفدان الواحد، وجاري التوسع بزراعته في الأعوام المقبلة.

- دعـم مُزارعـي القطـن: حيـث يعتبـر دعـم المـزارعين أحـد سُـبل النهـوض بمحصـول القطـن، لاسـيما وأن العديـد مـن دول العـالم المُنتجـة للقطـن تقـوم بـدعم مُزارعيهـا للاسـتمرار فـي زراعـة القطـن نظـراً لزيـادة تكاليفـه الانتاجيـة ولأنـه مـن المحاصـيل كثيفـة العمالـة، **وتقـوم وزارة الزراعـة واستصلاح الأراضي بتقديم الدعم العيني التالي:**

١. **التقاوي:** دعم شكارة التقاوي وبيعها بسعر التكلفة.
٢. **المبيدات:** توفير ٦رشات بسعر التكلفة.
٣. **الأسمدة:** توفير ٣ شكائر أسمدة/ فدان.

- **خطة التطوير الشامل لنظم الزراعة وعمليات خدمة المحصول لتتوافق مع الظروف المناخية الجديدة، وتشمل ما يلي:**

▪ **تطوير مواعيد الزراعة:**

١. يُعد اختيار ميعاد الزراعة من أهم عناصر التكيف مع الظروف المناخية الجديدة لأن اختياره يمثل تحديداً لأفضل فترة في الموسم تحقق أكبر قدر من التوافق بين تتابع الظروف المناخية مع الاحتياجات المحصولية لتجنب زراعة المحصول في الفترات التي ترتفع فيها موجات الحرارة العالية.
٢. زراعة كل صنف قطن في المنطقة الأنسب مناخياً له مع إمكانية التمدد الأفقي لمناطق لم تكن تزرع القطن من قبل، وإمكانية التمدد الزمني إلى مواعيد زراعة جديدة.

- **تحسين كفاءة استهلاك المياه والأسمدة:**

١. دعم القدرة على تجنب تعرض النبات للإجهاد المائي وخاصةً خلال فترات حياته الحساسة للعطش مع زيادة كمية المحصول المُنتجة من وحدة المياه المستهلكة، ويُسهم في تحقيق ذلك رفع كفاءة طريقة الري من خلال استخدام طرق الري الحديثة، وتطوير الجدول الزمني للري وفقاً للظروف المناخية.
٢. ضرورة العمل على تحقيق الاتزان الفسيولوجي للنبات في كل الأحوال لأنه أهم ضمانة لتحقيق أعلى محصول مُمكن تحت ظروف الإجهادات البيئية المختلفة، فالنبات المتزن فسيولوجياً يكون أقدر على تحمل الإجهادات البيئية المختلفة.
٣. مواجهة مخاطر الرياح والعواصف عن طريق التشجير وهذا في المناطق الصحراوية المُستصلحة حديثاً، وذلك لتلطيف درجة الحرارة وكذلك تخفيف سرعة الرياح كمصدات للرياح.
٤. التحول من الزراعة التقليدية إلى أنماط الزراعة الأكثر استدامة التي تُحسن من كفاءة استدامة الموارد الطبيعية كالماء والتربة والطاقة، وتحقق استدامة إنتاج المحاصيل (مثل الزراعة منخفضة التكاليف – الزراعة الدقيقة – الزراعة العضوية – الزراعة الذكية)، وهي التي تتميز بقدرتها على مواجهة التغيرات المناخية المختلفة.

وأخيراً مُقترح وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بشأن خطة النهوض بالقطن المصري متضمناً ما يأتي:

- قيام وزارة الصناعة ووزارة قطاع الأعمال العام بتحديد الكميات المطلوبة من القطن المصري سواء للتصدير أو الصناعة المحلية طبقاً لخطة التطوير وبجدول زمني محدد.
- قيام وزارة الصناعة ووزارة قطاع الأعمال العام بوضع آليات لتشجيع المغازل والمصانع المحلية على استخدام القطن المصري.
- قيام وزارة قطاع الاعمال من خلال الشركة القابضة أو لمن يرغب من القطاع الخاص بتنفيذ الزراعة التعاقدية وبتمويل من وزارة المالية وتحديد سعر أساس يُستخدم كحد أدنى لسعر القنطار لكل صنف من أصناف القطن يُراعى فيه تكلفة الانتاج ومرتبط بصفات جودة القطن وخلوه من التلوث.
- قيام وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بوضع الخريطة الصنفية، وتوفير التقاوي اللازمة لتغطية المساحة القطنية، وإدارة ملف إدارة المحصول للحصول على أعلى معدلات الانتاجية وصفات الجودة.

(ب)- جهود وزارة قطاع الأعمال العام:

يُعد المشروع القومي لتطوير صناعة الغزل والنسيج الأضخم من نوعه في تاريخ هذا القطاع، حيث إن حجم الاستثمارات التي يتم ضخها في المشروع يعكس الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة لقطاع الغزل والنسيج، والحرص على تطويره وفق أحدث نظم التكنولوجيا والمعايير العالمية لاستعادة مكانة مصر في هذه الصناعة.

كما أن المشروع يمثل نقلة نوعية لقطاع الغزل والنسيج سواء في شركات قطاع الأعمال العام أو القطاع الخاص الذي سيحصل على خامات عالية الجودة وفقاً لأحدث المعايير العالمية، وهي التي تحتاجها المصانع التابعة له؛ لإنتاج الملابس الجاهزة بجودة عالية محليًا بدلاً من الاستيراد، والاهتمام الشديد بالتصدير، وفتح أسواق خارجية جديدة أمام المنتجات المُصنعة من القطن المصري ذو السمعة المتميزة عالميًا؛ ليمثل بذلك قيمة مضافة بدلاً من تصديره في صورة مادة خام.

ومن المقرر أن يتم تطوير مصانع الغزل والنسيج الحكومية وفقاً لخطة وزارة قطاع الأعمال العام خلال العام الحالي بتكلفة تُقدر بحوالي ٥٠ مليار جنيه، وبدأ العمل فيها – بالفعل– منذ عام ٢٠١٦ حينما حصلت شركة وارنر العالمية على حق دراسة الجدوى الخاصة بتطوير مصانع الغزل والنسيج الحكومية.

وقد بدأت الخطة بعملية دمج لشركات الغزل والنسيج التابعة للشركة القابضة للغزل والنسيج ودمج محالج القطن، واشتملت الخطة على إنشاء ٧ محالج جديدة للقطن بعد دمج ٢٤ محلج

و٢٩ شركة غزل ونسيج وقطن إلى ٩ شركات فقط، واستغلال أراضي الدمج في توفير التمويل اللازم لعملية التطوير، كما تم العمل على تطوير منظومة تجارة وتداول القطن في إطار تشجيع الزارعين علي زيادة المساحات المزروعة، كما تم العمل على إجراء تجارب من أجل زراعة قطن قصير التيلة في إطار توفير القطن قصير التيلة الذي يتم استيراده من الخارج.

ومن المقرر أن تجني صناعة الغزل والنسيج الحكومية أرباح ٣ مليار جنيهاً بعد سداد التمويل للقرض الأوروبي، حيث سيتم توجيه أكثر من ٦٠% من حجم الإنتاج نحو التصدير.

وتحصل مدينة المحلة الكبرى على ٤٨% من خطة التطوير، حيث تم إنشاء عدد من المصانع بها، منها أكبر مصنع للغزل والنسيج في العالم، بخلاف وجود مركز للتصدير بها، فضلاً عن وجود العلامة التجارية محلة التي يتم استخدمها للمنتجات الجديدة بجانب العلامة التجارية (نيت).

(ج)- جهود وزارة التجارة والصناعة:

يتبوأ القطن المصري المرتبة الأولى عالمياً من حيث الجودة، كما يتمتع بقبول وثقة كبيرة من جانب المُستهلك العالمي، لذلك فإن وزارة التجارة والصناعة ترتأي أهمية العمل الجاد والدائم في سبيل الحصول على ثقة المزيد من الموزعين، وتحقيق استقرار الانتاج وتحسين جودة المنتج المصري، بما يُسهم في زيادة معدلات تواجد القطن المصر في السوق العالمي بما يتناسب مع مكانته وسمعته المُتعارف عليهما مسبقاً.

كما تسعى الوزارة دوماً إلى الحفاظ على الثقة العالمية في جودة القطن المصري، وفتح أسواق جديدة أمام صادراته، وتهدف الوزارة إلى أهمية وضع شعار القطن المصري في المكانة اللائقة به كأهم وأجود أنواع الأقطان في العالم.

وتقوم الوزارة بالتنسيق التام والكامل مع وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي وقطاع الأعمال العام لتطوير منظومة القطن المصري، وتنويع استخداماته في الصناعة المصرية، بما يُسهم في الارتقاء بجودة المنتجات المُصنعة بالقطن المصري، خاصةً وأنها تلقى قبول المُستهلكين في جميع أنحاء العالم، كما تستهدف الوزارة حماية وتسويق القطن المصري ومنتجاته بمختلف الأسواق العالمية، والحفاظ على الثقة العالمية في جودة القطن المصري، وزيادة معدلات تصديره.

<u>وانطلاقاً من الاهتمام المتزايد من جانب الدولة والحرص الدائم على الاهتمام بمنظومة القطن المصري تم إنشاء الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن، ونورد فيما يلي نبذة موجزة بشأنها:</u>

- **الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن:** هي هيئة حكومية مصرية تأسست بموجب القرار الجمهوري رقم (١١٠٥) لسنة ١٩٦٥ الخاص بإعادة تنظيم الهيئات العاملة في قطاع القطن في مصر، وهي إحدى

الهيئات العامة التابعة لوزارة التجارة و الصناعة، بموجب قرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٤٢٠ لسنة ٢٠٠٥، وهى هيئة فنية رقابية الهدف من إنشائها الحفاظ على جودة الأقطان المصرية لما تتمتع به من صفات طبيعية وغزلية ممتازة، ومنع كافة أشكال الخلط أو الغش أو التلوث.

- **وتم إنشاء الهيئة بهدف إنجاز عدة مهام محددة هي:**

١. التأكد من نقاوة أصناف القطن التجارية من كافة أنواع الخلط والتلوث.
٢. مراقبة جميع مراحل تداول القطن المصري بدايةً من حلقات التجميع وحتى تسليمه للمغازل المحلية أو التصدير.
٣. أداء جميع الخدمات الفنية للأطراف المتعاملة في المجال.
٤. إصدار الشهادات بنتائج اختبارات الخواص التكنولوجية واختبارات الرطوبة وكذلك شهادات فرز الخبراء.

- **وتتمثل أهداف الهيئة فيما يلي:**

١. تطبيق أحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن بعض الأحكام الخاصة بالقطن وتعديلاته، وما تضمنته من أحكام لرقابة نقاوة الأصناف التجارية من كافة أنواع الخلط للأصناف والرُتب حفاظاً على خصائص الأقطان المصرية المُميزة عالمياً.
٢. مراقبة جميع مراحل تداول القطن المصري بدءاً من حلقات التجميع في الريف وحتى تسليمه للمغازل المحلية أو التصدير شعراً بغرض التجانس، ومنع كافة أنواع التلوث أو الخلط، من خلال المواقع التنفيذية للهيئة بالإسكندرية وكافة المحافظات والمراكز الإدارية المُنتجة والتي بها محالج ومكابس وشون للمصانع وشركات التصدير.
٣. أداء جميع الخدمات الفنية للأطراف المتعاملة في الأقطان الزهر والشعر في جميع مراحل التداول مع إصدار الشهادات بنتائج اختبارات الخواص التكنولوجية، كذلك اختبارات الرطوبة، وأيضاً الشهادات الخاصة بفرز الخبراء، حيث إن كل الشهادات التي تصدرها الهيئة مُعتمدة محلياً وعالمياً.

- وفى ذات السياق فإن رؤية الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن لموسم ٢٠٢٤/٢٠٢٥ تشير إلى ضرورة توفير حوالي ٨٠٠ ألف قنطار شعر للمغازل المحلية بالقطاع العام والخاص، بالإضافة إلى مليون و١٥٠ ألف قنطار للتصدير، بكمية إجمالية حوالي ١,٩٥ مليون قنطار شعر.

<u>ومن أبرز الجهود والخطوات التي اتخذتها وزارة التجارة والصناعة بشأن منظومة القطن المصري ما يلي:</u>

١. شهدت وزارة التجارة والصناعة في عام ٢٠١٨ م ، توقيع عقد إدارة شعار القطن المصري بين الوزارة واتحاد مُصدري الأقطان (باعتبارهما مالكي العلامة) وجمعية قطن مصر، بهدف توفير الحماية للقطن المصري والترويج والتسويق لمنتجاته في الأسواق المحلية والدولية، كما تضمن العقد تشكيل وحدة لإدارة

الشعار لضمان الاستخدام الأمثل للمُنتجات المصنعة من القطن المصري بنسبة ١٠٠% ، خاصةً وأن استخدام شعار القطن المصري يُتيح مميزات ترويجية كبيرة للمُنتجات التي تحمل هذا الشعار في الشركات وسلاسل التجزئة العالمية، وهو الأمر الذى يُسهم في زيادة نفاذ المنتجات المصرية المُصدرة إلى مختلف الأسواق الخارجية.

٢. إصدار قرار وزاري مشترك رقم ٣١٠ لسنة ٢٠٢٣ من وزيرا التجارة والصناعة والزراعة واستصلاح الأراضي، بشأن نظام تداول القطن الزهر لموسم ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤ في سبتمبر ٢٠٢٣م، والمتضمن تشكيل لجنة تنفيذية مُنبثقة من اللجنة الوزارية لمتابعة نظام تداول القطن في جميع المحافظات بهدف وضع الأسس والإطار الاستراتيجي لتنفيذ نظام تداول الأقطان لمحصول ٢٠٢٣/ ٢٠٢٤، ومتابعة تنفيذ نظام تداول محصول القطن في مراكز التجميع المختارة، واعتماد الهيكل التنظيمي والموازنة التقديرية للمشروع وآليات التنفيذ، إلى جانب اعتماد أسس تحديد أسعار فتح المزادات بمراكز التجميع و تحديد قيمة التأمين لدخول شركات التجارية المسجلة المزادات، ووضع الشروط والقواعد المالية المُنظمة لعملها، والإعداد لتطبيق نظام المزايدة المُميكن المطور بواسطة البورصة المصرية للسلع ، وغير ذلك من الاختصاصات المُكلفة بها اللجنة ، وتقديم تقرير متابعة شهري لوزيري التجارة والصناعة والزراعة واستصلاح الأراضي بموقف التداول في مراكز التجميع والكميات المتداولة وأسعار البيع ، وتقديم تقرير في نهاية الموسم عن ايجابيات وسلبيات النظام لتلافي السلبيات في الموسم المقبل وتقديم اقتراحات للتطوير.

(د)- رؤية الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي:

ارتأى الاتحاد التعاوني الزراعي المركزي بصدد الدراسة المعروضة بشأن دراسة القطن المصري ما يلي:

١. الإشراف الكامل من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي مُتمثلة في الإرشاد الزراعي لتعظيم دور الإرشاد للجمعيات التعاونية الزراعية على مستوى الجمهورية، وإمكانية توفير مرشد زراعي لكل منطقة زراعية.
٢. الإرشاد الزراعي يقوم بنقل الخبرة اللازمة للمُزارعين على مدار زراعة محصول القطن (حرث – تسوية – زراعة)، وخدمة المحصول في أشهر زراعته من شهر مارس حتى شهري أكتوبر ونوفمبر.
٣. توفير التقاوي الجيدة التي تتلاءم مع ظروف المنطقة المناخية لزراعتها من خلال الخريطة الصنفية.
٤. تشكيل لجنة مشتركة من وزارتي الزراعة واستصلاح الأراضي، والتجارة والصناعة، والأجهزة المعنية بالقطن للوقوف على استلام محصول القطن من المُزارعين بخصوص (الوزن – الفرز – مكان التخزين) لحين استلام الشركات للمحصول ونقله إلى الجهة المستفيدة.
٥. تحديد سعر مُجزي من الشركات بإشراف حكومي يُعلن كسعر ضمان قبل الزراعة لتشجيع المُزارعين على الزراعة.

٦. تربية أقطان تتلاءم مع ماكينات مصانع الغزل المصرية حتى تقوم الحكومة باستلام فائض القطن من الشركات لتوجيهه لمصانع الغزل المصرية للعمل به دون العزوف عنه وعدم الاتجاه لاستخدام القطن المستورد.

٧. العمل بشفافية عند فرز الأقطان من لجنة الفرز لتحديد جودة القطن دون النظر إلى الشركات على أنها شركات خاصة وكل اهتمامها خفض جودة القطن، وذلك عن طريق الإشراف الحكومي الدائم لإنتاج عملية التسويق لتحقيق هامش ربح مُشجع للفلاح حيث إن زراعة القطن تُعد زراعة مُكلفة جداً.

٨. العمل على سرعة تسليم المستحقات المالية للمزارعين بعد تسليمهم القطن على وجه السرعة وبسهولة.

(هـ)- رؤية البنك الزراعي المصري بشأن النهوض بالقطن المصري:

- **مرحلة الزراعة:**" الالتزام بمواعيد الزراعة المناسبة لكل صنف – استخدام التقاوي المعتمدة – اتباع منظومة الزراعة التعاقدية – إحكام الرقابة على تداول بذور التقاوي حتى لا يلجأ المزارع لاستخدام بالبذرة غير المُرخصة لخطورتها على تدهور وخلط الأصناف – وضع خريطة صنفية للقطن – إعلان سعر ضمان قبل موسم الزراعة بوقت كافي – عودة الإرشاد الزراعي – عدم استخدام أي نوع من الملوثات على أكياس القطن – قيام أحد الجهات التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي باستلام قطن الإكثار من المنتجين– التوسع في استخدام كارت بيانات لاصق على الأكياس وذلك للحد من التلوث.".
- **مرحلة التسويق:** " تطبيق منظومة تداول القطن مع تحديد سعر استرشادي لفتح المزاد المرتبط بالأسعار العالمية – إنشاء كيان خاص لإدارة تطبيق منظومة القطن – التوسع في زيادة المنافذ – الرقابة على المحالج.".
- **مرحلة الحلج:**" إعادة تأهيل المحالج القديمة – إعادة تأهيل المخازن حتى يمكن استيعاب كمية كبيرة من القطن الزهر– عمل تند لتخزين البالات الشعر والبذرة – إعادة تأهيل شبكات الصرف والإطفاء.".
- **مرحلة التصنيع:**" تدعيم ودعم الصناعات القائمة على القطن – التوسع في الصناعات المُكملة – تعظيم القيمة المُضافة للقطن – إنشاء مدارس ومعاهد متخصصة لتخريج كوادر فنية – إدخال الميكنة في الزراعة والحصاد الآلي لتقليل الفاقد والتكلفة.".
- **مرحلة التصدير:** التأكد من اتباع القواعد المتبعة في شأن التعامل في النقد الأجنبي الناتج عن عمليات التصدير.
- **الدعاية:**"تعزيز الاجراءات المحفزة لزيادة المساحة المنزرعة – عودة الدورة الزراعية – توريد مستلزمات الانتاج بأسعار منخفضة – استنباط أصناف جديدة ذات انتاجية عالية.".

الفصل السادس: الزيارة الميدانية للجنة المشتركة المعنية بشأن دراسة القطن المصري

ارتأت اللجنة المشتركة من لجنة الزراعة والري ومكتب لجنة الشئون المالية والاقتصادية والاستثمار خلال اجتماعها المنعقد بتاريخ ٢٠٢٣/١٠/٢٣، أهمية القيام بزيارة ميدانية إلى مجمع مصانع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى بمحافظة الغربية، وذلك للوقوف على المشكلات والعراقيل التي تجابه منظومة القطن المصري على أرض الواقع، بهدف تقديم مقترحات الحلول المناسبة، والوصول إلى توصيات فعالة قابلة للتنفيذ والتطبيق عملياً، وذلك في إطار قيام اللجنة المشتركة بمناقشة الدراسة محل التقرير المعروض.

حيث قامت اللجنة المشتركة بالزيارة الميدانية يوم الإثنين الموافق ٢٠٢٣/١١/١٣، بناءً على موافقة مكتب المجلس على القيام بتلك الزيارة الميدانية، وكان في استقبال الوفد البرلماني لدى وصوله إلى ديوان عام محافظة الغربية السيد الدكتور/ طارق رحمي (محافظ الغربية)، ثم توجه الوفد إلى مُجمع مصانع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، وكان في استقباله ورفقته السيد المهندس / أحمد شاكر (الرئيس التنفيذي لشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى)، وقد استمع الوفد لاستعراض كامل عن تاريخ مصانع الغزل والنسيج، وخطط التطوير التي تتم حالياً ومستقبلاً، **<u>حيث أكد الرئيس التنفيذي لشركة مصر للغزل والنسيج على ما يلي:</u>**

- أن الشركة تستهدف تصدير ٨٠% من حجم الإنتاج المُحقق بعد اكتمال عملية التطوير.
- أن أعلى عائد يتحقق عندما يتم تسليم مُنتج نهائي مصبوغ في مرحلته النهائية، وأن الشركة تستهدف تصدير الغزول بالتوازي مع تصدير المنتجات المُصنعة حالياً، وذلك لحين التوسع في حجم المُنتجات المُصنعة مُستقبلاً، وبالتالي سوف يتم الحد من تصدير الغزول لصالح التوسع في تصدير المُنتجات النهائية.

ومن جانبها أكدت اللجنة المشتركة على أنها تستهدف تحقيق التوسع في زراعة القطن، وحصول الزارعين على هامش ربح مناسب، واستغلال المحصول في الصناعة بشكل جيد، وزيادة معدلات التصدير اعتماداً على قيمة ومكانة القطن المصري الذي يتسم بميزة تنافسية في ظل المنافسة العالمية.

ثم تفقد الوفد أعمال التطوير التي تتم بمجمع مصانع الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى، والتي تشمل مصانع غزل (١) و(٢) و(٤)، ومجمع التجهيز والصباغة، ومصنع الغزل والنسيج الجاري انشائهما، كما تم تفقد موقع مصنع تفصيل الملابس الجاهزة المُزمع إنشاؤه في أقرب وقت دعماً لصناعات الغزل والنسيج.

وقد أوضح الرئيس التنفيذي لشركة مصر للغزل والنسيج بأن الدولة أطلقت مشروعاً لتطوير صناعة الغزل والنسيج بدءًا من زراعة القطن ثم تجارة الأقطان حتى المنتجات النهائية ، وقد بلغت تكلفة هذا المشروع نحو ٥٠ مليار جنيهاً (شاملة أعمال التطوير وتسوية المديونيات المُستحقة على الشركات التابعة لصالح بعض الجهات الحكومية، وكذلك إنشاء وتطوير وإعادة تأهيل نحو ٦٥ مصنعاً و مبنى خدمياً بالشركات التابعة بمختلف المحافظات)، مُشيراً إلى أن المشروع يشمل تطوير عدد ٦ محالج للقطن بإدخال تكنولوجيا حديثة لتتم عملية الحلج آلياً مع مضاعفة الطاقة الإنتاجية، وتحسين طريقة التعبئة والتغليف، هذا إلى جانب تأسيس شركة بالتعاون مع القطاع الخاص لإنتاج زيت بذرة القطن من خلال إنشاء معاصر في المحالج الجديدة.

أما بالنسبة لشركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى؛ فيتم إنشاء عدد ٥ مصانع جديدة بها، وإعادة تأهيل عدد ٣ مصانع قائمة أخرى للغزل والنسيج والصباغة وتفصيل الملابس الجاهزة، يأتي من ضمنها مصنع غزل (١) والذي يُعد أكبر مصنع غزل في العالم، حيث يقع على مساحة تبلغ أكثر من ٦٢ ألف متر مربع، بطاقة إنتاجية ٣٠ طن غزول يومياً، وجاري العمل على إنشاء ٣ مصانع على مساحة ٣٨ ألف متر مربع، **الأول** مُخصص لإنتاج الملايات والمفارش، **والثاني** مُخصص لإنتاج الوبريات، **والثالث** مُخصص للتحضيرات بطاقة إنتاجية تصل إلى ١٤٣ ألف متر أقمشة، ونحو ٣٧ طن وبريات يومياً، وكذلك يمتد التطوير إلى استخدام أحدث التقنيات التكنولوجية في مجال الصباغة والتجهيز، وقد تم الانتهاء من تطوير مصنع غزل (٤) ، وذلك بأحدث الماكينات والتقنيات التكنولوجية المُستخدمة في صناعة الغزل على مستوى العالم، ويقع المصنع على مساحة تقرب من ٢٥ ألف متر مربع، ويضم حوالي ٧٢ ألف مردن غزل مُدمج (مضغوط)، بطاقة إنتاجية تُقدر بنحو ٥٤٠٠ طن سنوياً.

وأكد على أن هذا المشروع أضخم مشروع تنموي مختص بقطاع الغزل والنسيج، وما يحدث من تطوير في مصانع الغزل والنسيج التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام إنما يمثل خطوة كبيرة وجادة نحو تطوير العملية الإنتاجية ومضاعفة الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على صناعة الغزل والنسيج والعاملين بها.

وفى نهاية الزيارة الميدانية أشاد وفد اللجنة المشتركة بما شاهده من تطوير يدعو للفخر بشأن صناعتنا المحلية، مؤكداً على أهمية إتمام الدراسة القائمة المعنية بالزيارة الميدانية، نظراً لأنها تتعلق بزراعة محصول القطن المصري وصناعة الغزل والنسيج، وهو ما يرتبط به المصريين تاريخياً، حيث كانت مصر تتقدم العالم مسبقاً وتتبوأ مكانة مُتميزة في هذا المجال، ولديها فرصة كبيرة لاستعادة تلك المكانة من جديد، لاسيما في ظل توافر الإرادة والعزيمة لدى القيادة السياسية التي اتخذت خطوات جادة على أرض الواقع في هذا الشأن.

الفصل السابع: رأي اللجنة المشتركة و توصياتها

بعد الاطلاع على الدراسة المُقدمة، والاستماع إلى رؤية ووجهة نظر السيد النائب مُقدم الدراسة المعروضة، ورؤى وآراء السادة أعضاء اللجنة المشتركة، وردود السادة المسئولين ممثلي الحكومة بصدد موضوع الدراسة، وبناءً على ما دار من مناقشات مُستفيضة، وحوارات بناءة خلال اجتماعات اللجنة المشتركة، **فإن اللجنة المشتركة ارتأت التوصيات الآتية:**

١- تحديد الكميات المطلوبة من القطن قبل ميعاد الزراعة بفترة كافية مع وضع سعر استرشادي، على أن تشمل:

- التوسع في المساحات المزروعة بالقطن قصير التيلة بتوشكى، وذلك بالتعاون التام والتنسيق الكامل بين الجهات المعنية بالشأن، وتوفير الأقطان قصيرة التيلة لمصلحة القطاع الخاص بدلاً من استيرادها من الخارج بالعملة الصعبة، وتحديد المساحات المطلوب زراعتها بناءً على طلبات قطاع الصناعة والتجارة لاحتياجات المغازل والتصدير، وضرورة تطبيق نظام الزراعة التعاقدية للقطن وإعلان سعر استلام للمحصول قبل بداية الزراعة بوقت كافي، ووضع خطة تكون واضحة ومُلزمة بحيث تُحدد المسئوليات لكل طرف وتضمن احتياجات الشركة القابضة للمغازل، على أن تقوم وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بمتابعتها وتكليف الجمعيات كي تنفذ الكميات المطلوبة لتكفي القطاعين العام الخاص و التصدير.
- تحديد الجهة التي تقوم بشراء القطن وتحديد السعر على أن يتم تحديد سعر استرشادي مع بداية موسم الزراعة، مع مراعاة أن يتم مراجعة وتقييم سعر الضمان بصفة دورية، وذلك في سبيل إعادة تقدير سعر الضمان بما يُحقق السعر العادل للمزارع وجميع الأطراف المعنية بمنظومة القطن.
- تحديد الكميات المُستوردة من القطن؛ لتشجيع المغازل المحلية على الاستهلاك المحلي، مع تدخل الدولة للتخلص من الفضلة في نهاية الموسم لما له من تأثير على الموسم التالي.
- استنباط وتربية الأصناف والهُجن الجديدة المتفوقة في الانتاجية والمرغوبة في صفات الجودة التي تناسب التصنيع المحلي؛ لتحقيق هامش ربح للزارع.

٢ - استخدام الأصناف عالية الانتاجية، وتوفير التقاوي النقية المُحسنة والارتقاء بجودة التقاوي، وذلك من خلال:

- تطبيق التوصيات الفنية الخاصة بالأصناف، حيث إن كل صنف له مجموعة من التوصيات الفنية الخاصة به لتحقيق أقصى إنتاجية، بداية من: إعداد التربة – ضبط الكثافة النباتية – ميعاد الزراعة – طريقه الزراعة – التسميد ورش المبيدات – الري...إلخ"، وذلك عن طريق

الإرشاد والحملات القومية، حيث إن الوصول بالإنتاجية إلى الطاقة القصوى يتم عن طريق إدارة المحصول الجيد والتدخل السريع في حالة وجود أي عوامل خطر (إصابة حشرية – ظروف جوية – ...إلخ)، على أن يتم الإرشاد والحملات القومية قبل الزراعة بوقت كافي لتدريب المزارعين على التوصيات الفنية والوصول الى أقصى طاقة إنتاجية، وزيادة عدد الحقول الارشادية مع توفير التمويل الكافي لتنفيذها.

- استخدام الأصناف الجديدة التي تزيد انتاجيتها؛ بما يضمن تحقيق حافز ربح للزارع، وتوفير مستلزمات الإنتاج بأسعار منخفضة.
- زراعة القطن في تجمعات، حيث إن الزراعة التجميعية تُسهل وتُيسر استخدام الميكنة الزراعية ومكافحة الآفات، بالإضافة لضبط الري والصرف، كما تساعد على سهولة وتدقيق حصر المساحة المزروعة قطناً.
- استخدام التقنيات الحديثة في الزراعة والري مثل الزراعة على مصاطب لتقليل تكاليف المقاومة وتقليل كمية مياه الري، ومقاومة الآفات، والالتزام بخطة الدولة في الري الحديث.
- تشجيع تحميل القطن مع المحاصيل الأخرى.

٣ –دعم مُزارعي القطن، وذلك من خلال:

- التشجيع والتحفيز على خدمة الأرض بالميكنة والحرث والتسوية بالليزر.
- دراسة إمكانية تقديم الدعم المادي لمزارعي القطن أسوةً بما يحدث في الكثير من الدول المُنتجة للقطن.
- ضرورة وضع سياسة لدعم المزارعين لإنتاج القطن المصري من خلال تقديم عون حقيقي للمزارعين حتى تكون هناك عدالة في المنافسة بينهم وبين المنتجين الأجانب لكي يكون المزارع المصري في موقف تنافسي أفضل للحفاظ على استمرارية زراعة القطن المصري، واستعادة مكانته على الساحة العالمية.

٤– تعزيز سياسات تجارة القطن وتسويقه، وذلك من خلال:

- الاهتمام بوضع سياسة سعرية مناسبة لتسويق القطن المصري، وتشجيع الزارع على التوسع في زراعته، مع وجود نظام واضح المعالم لتسويق القطن المصري من الزارعين.
- دعم القطن في حالة ارتفاع سعره الاسترشادي، وبالتالي يتم عمل اتزان لسعر القطن بالسوق، بالإضافة إلى ضرورة قيام اتحاد مصدري الأقطان بوضع حد أدنى لسعر تصدير القطن، وبالتالي زيادة فرص التعاقد مع المزارعين مع العمل على تلافي نقاط الضعف بالمنظومة.

- التوسع في تطبيق منظومة التسويق الجديدة؛ بحيث تشمل جميع مناطق زراعة القطن مع معالجة نقاط الضعف والقصور بها وزيادة المرونة.
- تطوير نظام تسويق القطن الشعر بما يعكس المواصفات الطبيعية حسب قياسات الـ HVI.
- دراسة خفض الفوائد البنكية على تجارة القطن، لارتباطها بقدرة التاجر على التصدير بأسعار تنافسية في الوقت المناسب وبالتالي تعود على الزارع.
- عمل دراسة تحليلية عند نهاية موسم التسويق سنوياً، وربطها بالتكاليف والإنتاجية والأسعار وغيرها، حيث يمكن من نتائج هذه الدراسة توجيه القرار أو التدخل بالدعم المادي في حالة تدنى الأسعار.
- الاستفادة من القيمة المُضافة في أول سلسلة توريد القطن، مثل منتجات الزيت والعلف، وتحديد هامش مادي لدعم الزارع.
- التوسع في زراعة القطن الحيوي، وتشجيع الشركات العاملة في مجال تجارة القطن على تبنى مبادرات القطن الافضل وتقليل نسبة الشوائب.
- زيادة التسهيلات المُقدمة لشركات تجارة الأقطان لتوفير السيولة لإجراء عملية الشراء بفائدة مُخفضة.

٥-الإهتمام ببحوث القطن، وذلك من خلال:

- دعم الخطة البحثية لمعهد بحوث القطن، حيث يضم المعهد ١٠ أقسام بحثية تقوم ببحوث تطوير القطن على طول سلسلة القيمة بداية من إنتاج الأصناف الجديدة والمحافظة على أصناف القطن المصري، والمعاملات الزراعية، والزراعة والحليج واختبارات الجودة مروراً بالغزل إلى أبحاث الصباغة والتجهيز.
- العمل على إدراج المصانع التجريبية لمعهد بحوث القطن في خطة التطوير.
- العمل على مساعدة معهد بحوث القطن في استيراد مجموعة من الأصول الوراثية من بعض الدول مما يزيد في توسيع القاعدة الوراثية للأقطان المصرية، وتربية أصناف متفوقة إنتاجياً ومقاومة للظروف البيئية المعاكسة.
- إجراء المزيد من الدراسات عن سُبل زيادة إنتاجية القطن على غيره من المحاصيل، بالإضافة إلى وضع برنامج شامل لحصر المساحات المزروعة بالمحصول فعلياً.

٦- زيادة قدرة الأقطان المصرية على منافسة الأقطان والغزول الأجنبية، وذلك من خلال:

- إحكام مراقبة وتتبع القطن المصري بدايةً من البذرة حتى المنتج النهائي عن طريق تطبيق نظام تعقب مُحكم أسوةً بما يحدث في معظم الدول الكبرى لضمان عدم الغش فيه. ويمكن تحقيق هذا النظام بإعطاء تسلسل رقمي يبدأ من البذرة بإعطاء كل صنف رقم ثم إعطاء رقم لكل جمعية ثم ترقيم المراكز وترقيم المحافظات والمحالج وتكملة النظام بالمغازل والمصانع،

مـع إصـدار شـهادات موثقـة بهـا كـود معرفـي أو بطاقـة هويـة (ID) تحتـوي علـى تلـك الأرقـام، ويُمنـع تصـدير القطـن بـدونها، ويمكـن الاسـتعانة بالنظـام الجديـد لـلأوراق الثبوتيـة لـدعم هـذا النظـام، ويمكـن الاسـتعانة بالتكنولوجيـا المتقدمـة والثـورة العلميـة لمعرفـة نـوع الصـنف ومنطقـة الزراعة عن طريق الفحص المعملي الذى يوفر الوقت والمجهود حال توفر الدعم المالي.

- التوسع في زراعة القطن العضوي وأقطان BCI " القطن الأفضل".
- تحجـيم وترشـيد اسـتيراد الأقطـان الأجنبيـة، بحيـث لا يـتم الاسـتيراد إلا عنـد عـدم كفايـة المعـروض مـن الأقطـان المصـرية ولـيس بـديلاً عنهـا، علـى أن توضـع آليـة تسـمح بوصـول القطـن المصـري للمصانع بأسعار تتماشى مع اقتصاداتها وتضمن لها تحقيق هامش ربح مناسب.
- مراجعـة سياسـة اسـتيراد الغـزول والمنسـوجات التـي أدت إلـى وجـود فـائض، مـع التأكيـد التـام علـى أن القيمـة المضـافة للقطـن مـن الصـناعات التحويليـة سـوف تـؤدي إلـى رفـع قيمـة القطـن للمنتج والإقبال على زراعته.

كما أن هناك بعض التوصيات المعنية بالمزيد من المتطلبات، تشمل ما يلي:

(أ): المتطلبات الإنتاجية:

١. العمـل علـى خفـض التكـاليف الإنتاجيـة، وبصـفة خاصـة تكـاليف العمـل المزرعـي، وذلـك بنشـر اسـتخدام الميكنـة الزراعيـة فـي العمليـات الزراعيـة، الأمـر الـذي يـؤدي إلـي زيـادة صـافي الـدخل المزرعي.
٢. خلق طلب محلي على القطن المصري، بهدف تعظيم القيمة المُضافة، وخلق فرص عمل جديدة.
٣. العمـل علـى تـوفير احتياجـات ومسـتلزمات الإنتـاج الزراعـي اللازمـة لزراعـة القطـن مـن الأسـمدة والمبيـدات والتقـاوي – لأفـضل الأصـناف المطلوبـة محليـاً وعالميـاً للقطـن– بالكفايـة والجـودة اللازمة، وبالأسعار والمواعيد المناسبة للزراعة.
٤. الإشـراف علـى جنـي وتعبئـة القطـن وتـوفير الأكيـاس والخيـوط المناسـبة لتعبئـة المحصـول، لضمان خلوه من الشوائب والملوثات والحفاظ عليه.
٥. وضـع خطـة قوميـة لزراعـة الأقطـان قصـيرة التيلـة، والبحـث عـن مناشـئ جديـدة لاسـتيراد بـذور هـذه الأقطـان لتلبيـة احتياجـات الصـناعة المحليـة المتزايـدة مـن هـذه الأقطـان التـي يـتم اسـتيرادها – والتـي يعتمـد عليهـا مـا يزيـد عـن ٩٥% مـن صـناعة الغـزل والنسـيج والملابـس الجـاهزة فـي مصـر– مـع اتخـاذ التـدابير اللازمـة لمنـع خلـط أصـنافه مـع الأقطـان المصـرية، وأن يقتصـر زراعتـه فـي منطقتـي توشـكي وشـرق العوينـات، مـع إقامـة محلـج لحلـج هـذه الأقطـان فـي منطقـة الزراعة، ويتم ذلك بالتنسيق مع وزارة الموارد المائية والري.

٦. ضرورة وضع نظام متكامل وواضح لدعم القطن أسوة بما هو معمول به في الدول المنافسة لمصر في القطن.
٧. تحديد جهات تسلُم المحصول، وتحديد أسعار الشراء قبل زراعة المحصول؛ بهدف طمأنة نفوس الزارعين، وحثهم على الاستمرار في زراعة القطن.
٨. ضرورة اتباع سياسة إنتاجية وتصديرية مستقرة للقطن، تضمن المحافظة على الميزة النسبية التي يتمتع بها في الأسواق العالمية، والأخذ في الاعتبار أهمية معالجة الفروق السعرية بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية للقطن ومستلزمات إنتاجه.
٩. ضرورة إيجاد نوع من الاستقرار السعري لمحصول القطن؛ الأمر الذي يؤدى بدوره إلى استقرار المساحات المزروعة والإنتاج الكلي من القطن المصري، وكذلك ضرورة توفير الرقابة على أسعار مستلزمات الإنتاج لضمان عدم ارتفاع تكاليف الإنتاج لمحصول القطن الذي يؤدي إلى عزوف الزارعين عن زراعة القطن.
١٠. وضع آلية لمواجهة أية ممارسات احتكارية في أسواق مستلزمات إنتاج القطن، لتحقيق الاستقرار في أسعارها وتوافرها بالأسواق.
١١. دراسة إعادة هيكلة زراعة القطن بحيث تتناسب مع طرق الجمع الآلي وهو ما يُجري تنفيذه حالياً خاصةً في صعيد مصر مع التركيز على الأصناف قصيرة العمر للقطن حتى يمكن زراعته بالتبادل مع القمح، وذلك انطلاقاً من اهتمام الدولة ببناء سياسة زراعية متعلقة بزراعة القطن على أرض الواقع بما يتناسب مع أوضاع السوق، وبما يحقق مصلحة الزارع والمصنع.

(**ب**): **المتطلبات البحثية والارشادية الزراعية**:

١. تفعيل دور الارشاد الزراعي، ومضاعفة الجهود التي تبذلها أجهزة الإرشاد الزراعي للنهوض بسياسة التكثيف الزراعي، وإجراء المزيد من توعية الزارعين بأهمية التكثيف الزراعي، وتشكيل فريق إرشادي مُدرب من يقوم بالإرشاد ونشر التوصيات الزراعية المعنية بالقطن وتنظيم حقول إرشادية مع المنتجين الأكفاء.
٢. إجراء المزيد من الدراسات بشأن سُبل زيادة إنتاجية القطن، بالإضافة إلى وضع برنامج شامل لمقاومة الآفات للمساحات المزروعة بمحصول القطن.
٣. إعداد مجموعة من الدراسات الدقيقة لتكاليف زراعة القطن بالنسبة للأصناف التي يتم زراعتها في الوجه البحري والأصناف التي يتم زراعتها في الوجه القبلي كلاً على حده مع إيجاد الأسلوب الأمثل لجني محصول القطن حتى يمكن تقليل الفاقد، وتخصيص حصة

مناسبة من مستلزمات إنتاجه ليتم توزيعها عن طريق الجمعيات التعاونية الزراعية بالأسعار المناسبة خاصة من الأسمدة والمبيدات.

٤. دراسة إمكانية توجيه قدر أكبر من الاستثمارات للبحوث المتعلقة بزيادة إنتاجية الفدان، وتوفير قاعدة معلومات تُمد المُنتجين باستمرار بمعلومات منتظمة عن تكاليف الإنتاج وربحية الدورات المنافسة للقطن، وكيفية تخفيض تكاليف الإنتاج، وتحديد الأسعار المتوقعة لكل صنف من أصناف القطن في ظل المعروض العالمي وذلك حتى يستطيع المُنتج إدراك طبيعة السوق الذي يتعامل فيه.

٥. وجوب توفير قواعد البيانات والمعلومات الكافية المتعلقة بزراعة وإنتاج القطن، مثل الأسعار المزرعية، وتكاليف الإنتاج، وصافي العائد المُحقق للمحاصيل المنافسة للزارعين، وذلك حتى يتسنى للمزارعين اتخاذ القرار الصائب.

٦. دعم المراكز البحثية (مراكز البحوث والجامعات)، وتوفير الإمكانيات المادية والفنية، وذلك من أجل وضع برامج وسياسات بحثية جديدة تؤدي إلى استنباط أصناف قطن مُبكرة النضج، ومقاومة للآفات، تتحمل ارتفاع درجات الحرارة بالوجه القبلي والملوحة بالوجه البحري، وكذلك إنتاج أصناف قطن طويلة ممتازة وأصناف طويلة ووسط جيدة على أن تكون عالية الإنتاجية؛ لتلبية احتياجات الصناعة المحلية ومتطلبات التصدير.

٧. تحديث الخريطة الصنفية للقطن باختيار أفضل المناطق المناسبة لزراعة الأصناف الجديدة منه.

٨. دراسة سُبل تحسين محتوى البذرة من الزيت والبروتين وتحسين طرق واستخلاص الزيوت من بذور القطن.

(ج): <u>المتطلبات التسويقية والتجارية</u>:

١. إجراء الدراسات المستمرة المعنية باحتياجات السوق المحلي والعالمي، وفي ضوء ذلك يمكن التنبؤ بالخطط الاستراتيجية اللازمة لتلبية احتياجات هذه الأسواق، وتعزيز مكانة القطن المصري في المنافسة عالمياً.

٢. دراسة سُبل القضاء على حالة الركود التي يعاني منها سوق القطن المحلي حالياً بوضع آليات مُحددة لحماية المحصول القومي من القطن المصري الذي يُعد عماد الاقتصاد القومي المصري.

٣. رسم سياسة مُحددة للقطن لتحقيق التوازن والاستقرار في الإنتاج والاستهلاك والتسويق والتصدير للقطن المصري، وحمايته من التقلبات السعرية من خلال وضع سعر ضمان مناسب، ومواصفات ومعايير مُحددة للقطن المصري لتعزيز مكانته التنافسية عالمياً.
٤. دراسة إنشاء صندوق لموازنة أسعار القطن المصري؛ ليتولى التنسيق بين القطاعات العاملة في مجال إنتاج وتجارة وتصنيع وتسويق القطن لتحقيق الحماية لإنتاج وتسويق القطن المصري، وتحقيق التوازن بين حقوق الزارعين والتجار وشركات الغزل، وذلك من منطلق الحفاظ على الاقتصاد القومي.
٥. ضرورة تضافر كل الجهود من جميع الوزارات والجهات والقطاعات والهيئات المتعاملة في محصول القطن للنهوض به وزيادة تسويقه والحفاظ على تواجده في السوق العالمي.
٦. تقديم مساندة لمزارعي القطن في مصر بما يعطي موقف تنافسي أفضل لمصر أمام المنافسة القوية من الدول المُنتجة للقطن التي تقدم دعماً لزارعي القطن لديها.
٧. أهمية التوسع في استخدامات القطن المصري فيما يخص التصنيع الإجمالي للمُنتج المحلي في صورة غزول مُصنعة داخلياً أو قطناً ومنسوجات راقية للتصدير للأسواق الخارجية بهدف زيادة القيمة المضافة للقطن المصري وزيادة الصادرات المحلية للخارج بدلاً من تصدير القطن الخام، وذلك في إطار تنفيذ استراتيجية استيعاب الانتاج المحلي من القطن لتلبية احتياجات المغازل المحلية والتصدير للخارج بما يتماشى مع أهداف السياسات والخطط التسويقية.
٨. العمل على تفعيل دور التعاونيات الزراعية بشأن المساعدة في تسويق محصول القطن بأسعار مناسبة.
٩. ضرورة معالجة الاختلالات السعرية بين الأسعار المحلية والعالمية للقطن، بوضع سياسة واضحة المعالم لتسعيره، مع رفع هامش الربح للزارع، حتى يمكن إيقاف التدهور في المساحات المزروعة بالقطن.
١٠. مراعاة عدم التأخير في الإعلان عن أسعار بيع القطن المصري، وتحديد احتياجات شركات الغزل المحلية قبل بداية كل موسم، لإمكان وضع خريطة إنتاج قطني على أسس سليمة.
١١. توجيه الزارعين من خلال السياسة الزراعية للأصناف الحديثة الملائمة للتطوير الحالي في مصانع الغزل والنسيج في مصر.
١٢. خلق منظومة تسويقية فاعلة ومُطورة للقطن المصري، وتفعيل منظومة الزراعة التعاقدية لربط المساحات المزروعة وفقاً للأصناف بالطلب المحلي والأجنبي بشكل مباشر، وصياغة العقود

بين أطراف التعامل وفقاً للغرض من الإنتاج (الإكثار – التجاري)، والتنسيق بين الزارعين والجمعيات التعاونية واتحادات المنتجين والتنسيق بين الجهات المُنتجة والمُصنعة.

١٣. التزام وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي بتوفير كافة احتياجات المزارعين من التقاوي النقية لأصناف القطن المصرية المتميزة، بالسعر المناسب وفي التوقيت المناسب، وتخصيص مساحات كافية بالمزارع الحكومية لإنتاج تقاوي الأساس لمُربي القطن.

(**د**): **المتطلبات التمويلية والائتمانية**:

١. دراسة إمكانية مساهمة شركات الغزل والنسيج في تمويل المساحات المنزرعة بالقطن ويكون الإنتاج لحسابها.

٢. توفير خطة ائتمان بسعر فائدة تشجيعية لتغطية مستلزمات الإنتاج خاصةً لصغار الزارعين.

٣. وضع نظام تأميني متكامل يغطي المخاطر الإنتاجية، والسعرية وغيرها، التي يمكن أن يتعرض لها المحصول في إطار صندوق التكافل الزراعي.

٤. تفعيل دور الجهاز المصرفي، في نجاح منظومة القطن، خاصةً فيما يتعلق بضرورة توفير السيولة النقدية من خلال البنك الزراعي المصري كضامن وسيط لعقود الزراعة التعاقدية، وتمويل شراء المحصول.

(**هـ**): **المتطلبات المشتركة**:

١. تحقيق التنسيق والتعاون الكامل بين القطاعات ذات العلاقة بالقطن في منظومة واحدة (زراعة/ تجارة/ صناعة).

٢. تفعيل دور الهيئات ومنظمات المجتمع المدني (التعاونيات، واتحادات المنتجين، و جمعية منتجي القطن، ولجنة تنظيم تجارة القطن في الداخل وجمعية قطن مصر، واتحادات المصدرين، ومجلس القطن والألياف والمحاصيل الزيتية)، وإشراكهم الفعال في النهوض بالقطن المصري نحو استعادة مكانته محلياً وعالمياً.

٣. ربط مساحة القطن بالطاقات الفعلية للمحالج، ومتطلبات الصناعة المحلية، وطلبات التصدير، من خلال تفعيل الزراعة التعاقدية، وفقاً للطلب الفعلي المحلي والعالمي.

٤. ضرورة زيادة المساحات المزروعة بالقطن، من خلال العمل على توفير الاستثمارات اللازمة لإجراء البحوث المتعلقة باستنباط أصناف جديدة عالية الإنتاجية ومقاومة للأمراض والآفات، وضمان توفير المساحة المطلوب زراعتها بالأقطان طويلة التيلة بما يكفي احتياجات الأسواق العالمية التقليدية من القطن المصري، عن طريق تشجيع الزارعين ومدهم بمستلزمات الإنتاج كالتقاوي المُحسنة والمُستنبطة حديثًا.

٥. دعم قطاع القطن ومده بالاستثمارات اللازمة للبنية الأساسية ومشروعات التطوير والتحديث، واستمرار دور الدولة في عملية التسويق لمحصول القطن جنبًا إلى جنب مع الجمعيات التعاونية وكبار التجار لمساعدة الزارعين حال عدم تمكنهم من بيع إنتاجهم، هذا فضلاً عن مشاركتهم الإيجابية في الحد من الخسائر التي تصيب محصول القطن نتيجة للظروف الطبيعية أو الاقتصادية.

٦. التوسع في زراعة الأصناف قصيرة التيلة في منطقتي توشكي وشرق العوينات لتغطية احتياجات المصانع المحلية والحد من استيرادها من الخارج.

وختاماً؛ يجدر القول أن هذا التقرير يُعد بمثابة خطوة أولية لوضع وصياغة رؤية بشأن القطن المصري، وذلك من خلال التعرف على حقيقة الوضع الراهن من حيث المساحات المنزرعة والتصدير من محصول القطن المصري، أملاً في أن يُسهم ذلك التقرير في إفادة المخططين و صانعي القرار في تحقيق الفائدة المرجوة.

واللجنة المشتركة إذ ترفع تقريرها بشأن هذه الدراسة لترجو التفضل بالموافقة عليه وعلى ما طرحته من مُقترحات وما خلصت إليه من توصيات.

رئيس اللجنة المشتركة

مهندس/ عبد السلام الجبلي

المرفقات